الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.34

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة **٣٤**

الجمعة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع القرار (A/ES-10/L.24)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الإخوة والأخوات، لدينا العديد من المتكلمين على القائمة. وأرجو من الجميع ألا يشعروا بأن عليهم أن يقرأوا كامل بياناتهم، بل يمكنهم قراءة نص موجز، لأن نصوص بياناتهم ستعمم بكاملها. وأطلب ذلك لكي نتمكن من اتخاذ خطوات اليوم. وكما قلت البارحة، هذا هو أقل ما يمكن أن نفعله لأخوتنا وأخواتنا الذين يعيشون في جحيم حقيقي في غزة. نود أن نرسل لهم رسالة اليوم – فالغد بعيد جدا. وقد قال أحدهم، ربما يوم الاثنين، ولكن ذلك سيكون بمثابة فشل للجمعية. علينا العمل بسرعة. فتوافق الآراء جلي بين من تكلموا بالفعل.

وكما يعلم الأعضاء، هناك مشروع قرار رسمي جاري تعميمه منذ البارحة، ونود البت فيه اليوم – ليس بعد السادسة من مساء اليوم بالتأكيد، وسيكون الأمر أفضل إذا تمكنا من القيام بذلك في وقت أبكر. وأناشد جميع الأعضاء ألا يشعروا بأن عليهم أن يقرأوا بياناتهم المعدة بالكامل، لأن النصوص الكاملة ستعمم رسميا، ولهم أن يقرأوا موجزا لكي نتمكن من المضي قدما والبت في مشروع القرار.

السيد توا (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن وفد بروني دار السلام، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة التي تتسم بأهمية كبرى، للاستجابة للأزمة الحالية في قطاع غزة وحوله.

ويساور بروني دار السلام بالغ القلق إزاء الحالة المتدهورة في غزة وضواحيها. ومما يدل على خطورة الحالة، مقتل أكثر من ألف شخص من الفلسطينيين الأبرياء، وجرح آلاف آخرين، وإلحاق دمار هائل بديارهم وبالبنية التحتية.

ونضم صوتنا إلى أصوات المنددين بإمعان إسرائيل في الاستخدام المفرط للقوة، وندعو جميع الأطراف إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. إن تصعيد أعمال العنف في غزة زاد من حرمان الشعب الفلسطيني، الذي عانى فعلا ويلات الحصار. وقد قوّضت المستجدات التي وقعت مؤخرا ما حققه المجتمع الدولي من مكتسبات للتوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للصراع.

والمجتمع الدولي مطالب، مرة أخرى، باتخاذ إجراء حاسم وإبداء القيادة في هذا الظرف الحرج. وقد وجه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) رسالة واضحة للتوصل إلى وقف إطلاق نار فوري ودائم وتام، ودعا إلى إعادة فتح المعابر على نحو مستدام، وحث على تقديم المساعدات الإنسانية بدون عراقيل إلى من يحتاجونها، ورحب بجميع الجهود الإقليمية والدولية الجارية بغية إحلال سلام شامل. ويجب الامتثال لهذا القرار الهام.

وينبغي ألا نغض الطرف عن السبب الأصلي لهذا الصراع، ألا وهو معاناة الشعب الفلسطيني وجهوده من أجل استرجاع وطنه المسلوب. وإذ تؤمن بروني بأن حل الدولتين هو الخيار الوحيد الممكن لهذا الصراع، فإنها تأمل أن يكون بمقدور جميع الأطراف العمل على تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، نقر بالالتزام والاستعداد الثابتين للدول الأعضاء التي أقبلت على تقديم المساعدة للسعي إلى إيجاد حل عن طريق المفاوضات.

وتجدد بروني دار السلام تأكيد التزامها القائم منذ أمد طويل بسيادة القانون الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وتضم صوتها إلى جميع الأصوات الداعية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من الجانبين.

ونشكركم، سيدي، مرة أخرى على عقد هذه الدورة الاستثنائية، وبالتالي، إتاحة الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع لكي يتبادلوا الآراء بشأن الحالة الخطيرة في غزة، ويواصلوا الإسهام في الجهود الإقليمية والدولية لإحلال سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): لا ريب في أن الحالة التي استلزمت اجتماعنا، هنا اليوم، في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، مؤسفة فعلا. وقد انقضى أسبوع بالتحديد على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي دعا إلى وقف إطلاق نار فوري ودائم ويحظى بالاحترام التام. وما شهدناه حتى الآن، هو تصعيد أعمال العنف، واستمرار القتل الوحشي للمدنيين الفلسطينيين، وبتر أطراف آخرين، بمن فيهم النساء والأطفال والعزل، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية، بما في ذلك مجمع الأمم المتحدة.

ويساور حكومة جامايكا بالغ القلق إزاء تصعيد الصراع في غزة. ونحن، بطبيعة الحال، نقر بحق إسرائيل في حماية مواطنيها. غير أننا نشعر بالهول إزاء استخدام القوة غير المتناسب والمفرط وإزاء الاستهتار السافر بسلامة المدنيين الأبرياء من لدن الحكومة الإسرائيلية.

كما نشعر بالقدر ذاته من القلق إزاء إطلاق المقاتلين الفلسطينيين للصواريخ بصورة عشوائية على الأرض الإسرائيلية طيلة العديد من الأسابيع. إن دورة العنف والأعمال الانتقامية هذه تعرقل الجهود وتحبط المبادرات الرامية إلى التوسط من أجل إحلال سلام دائم في المنطقة.

وتشعر جامايكا بالفزع إزاء المأساة المروعة التي تنشأ في الميدان، والتي تسببت، وفقا لرئيس خدمات الطوارئ الطبية في غزة، بمقتل أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني – أكثر من نصفهم من المدنيين – وجرح ٤ ٥٠٠، العديد منهم نساء وأطفال.

ونرى أن الوقت قد حان للإعراب مجددا عن تأييدنا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وحث الطرفين على

تنفيذ وقف إطلاق النار على نحو تام وسريع – وقف إطلاق نار دائم ويحظى بكامل الاحترام، ومن شأنه أن يُيسّر تقديم المعونة وتوزيعها بدون عراقيل، بغية التخفيف من شدة المعاناة ومن استفحال الحالة الإنسانية في غزة. وبطبيعة الحال، تشعر جامايكا بالتشجيع إزاء الجهود المصرية الجارية التي تروم تحقيق وقف إطلاق نار، وترحب بذلك، علاوة على جهود الوساطة التي تقوم بها مصر وجامعة الدول العربية لتحقيق المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية.

لقد أثبت التاريخ أن هذا الصراع لا يمكن حله عسكريا. فحقوق الشعب وتطلعاته المشروعة لا يمكن قمعها إلى ما لا نهاية. وتواصل جامايكا دعوة جميع الأطراف إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية لكفالة التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ندعو إلى استئناف المفاوضات الرامية على التوصل إلى حل دائم يضمن أمن إسرائيل وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، وفقا لقرارات مجلس الأمن، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذان يدعوان إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدودها التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧.

أخيرا، لقد أحطنا علما مع الاهتمام بإشارتكم، سيدي الرئيس، المتعلقة بتقديم مشروع قرار، أعددتموه بنفسكم لنبت فيه اليوم. إن وفدي سيبذل قصارى جهده لكفالة أن نتمكن فعلا من اعتماد ذلك القرار.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): الحالة الراهنة في غزة مأساوية. وما من إجراء آخر غير وقف فوري للأعمال القتالية من جانب جميع الأطراف في الصراع يمكنه أن يضع حدا لهذه المأساة التي لقي فيها ناس كثيرون مصرعهم وأصيب كثيرون بجراح، مثلما تسببت في معاناة شديدة.

وتجدد سويسرا دعوتها إلى وقف فوري للهجمات الصاروخية على إسرائيل وللعملية العسكرية الإسرائيلية. وترحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن، وتناشد الطرفين أن ينفذاه بدون أي تأخير. كما نرحب بالجهود الدولية لتحقيق وقف إطلاق النار، ونشجع بشدة جميع الأطراف في الصراع على الاستجابة لها. غير أن الوقف الفوري لإطلاق النار وتقديم المعونة الإنسانية ليسا سوى الخطوتين الأوليين الأساسيتين. ويجب مواكبتهما ومتابعتهما بعملية سياسية وحوار بين الأطراف في الصراع.

وفي هذا الصراع المسلح الدائر، نود أن نشدد على الجوانب الثلاثة التالية التي نعتبرها هامة على نحو خاص، وتستدعي اهتماما فوريا.

أولا، مرة أخرى، يدفع ثمن القتال المدنيون، بمن فيهم الأطفال. ولا بد من كفالة حصول المصابين على العناية الطبية وإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، بغية إنقاذ الأرواح، وإجلاء الجرحى ورعايتهم، واستعادة القدر الأدنى من الكرامة الإنسانية. ويتطلب انقطاع إمدادات المياه عملا فوريا للحيلولة دون ازدياد تفاقم هذه الحالة الخطيرة للغاية فعلا.

إن الظروف الحالية تجعل عمل الوكالات الإنسانية في غاية الصعوبة. ونحث جميع أطراف الصراع على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي لكي يتسنى وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عراقيل إلى الجرحى ومن هم بحاجة إليها، وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق كانت صدمة سويسرا كبيرة جراء الأنباء الأخيرة عن الهجوم على منشآت تابعة للأمم المتحدة في غزة.

ثانيا، إن آلاف الأشخاص مشردون حاليا في قطاع غزة. ويجب حماية ودعم أولئك الأشخاص الذين تتزايد

أعدادهم، فإن لهم الحق في التماس الأمان في مكان آخر من القطاع أو مغادرته.

ثالثا، يجب على جميع أطراف الصراع التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويشمل ذلك الالتزام بدقة باحترام مبادئ التمييز والتناسب والحذر لضمان أكبر قدر ممكن من الحماية للمدنيين وممتلكاتهم، وكذلك حماية العاملين في المجال الطبي والمستشفيات وغيرها من المرافق الصحية. وبالنسبة لسويسرا، من الأهمية بمكان أن تتجسد تلك الاعتبارات الإنسانية الثلاثة على النحو المناسب في مشروع قرار الجمعية العامة.

هناك العديد من الادعاءات بأنه ارتُكِبت انتهاكات للقانون الدولي خلال هذا الصراع. وكما سنحت الفرصة لسويسرا لكي تدعو في مجلس حقوق الإنسان يوم الاثنين إلى إجراء تحقيق مستقل في جميع مزاعم الانتهاكات المرتكبة من جميع الأطراف خلال القتال، فإنها تؤكد تلك الدعوة مجددا.

وما زالت سويسرا مقتنعة بأنه لا يمكن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بالوسائل العسكرية. ولن يتم التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع المستمر إلا عن طريق مفاوضات تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل معترف بها دوليا وداخل حدود آمنة.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يدلي بإعلان نعتبره هاما في هذه المناقشة الهامة. ردا على سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وبالنظر إلى الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها نخبها السياسية والعسكرية في قطاع غزة، واستخدامها المتكرر لإرهاب الدولة ورفض حكومتها الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، قررت جمهورية فنزويلا البوليفارية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة إسرائيل، وذلك التزاما بمبدأي السلام والتضامن اللذين تسترشد بهما في سياستها الخارجية.

إن المأساة في قطاع غزة هي أشبه بجهنم التي تحدث عنها دانتي. فقد أسفر احتلال إسرائيل الدموي لقطاع غزة عن آلاف القتلى والجرحى. والنساء والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر في قافلة الموت تلك.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرة في انتهاك المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة وفرض عقوبات جماعية على السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك باستخدام القوة المفرطة والعشوائية ضد المدنيين، وتدمير شبكات توزيع الكهرباء والمياه وقصف المباني العامة وتقييد حرية الانتقال. إن تلك الأعمال التي تستهدف حياة الفلسطينيين وأسرهم وصحتهم وتغذيتهم وسلامة صحتهم النفسية هي أمثلة صارخة للعقاب الجماعي. فقد تسبب العدوان الإسرائيلي في أكبر تهجير قسري للفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧. واكتشفت المنظمات الدولية والأطباء العاملون في قطاع غزة آثار اليورانيوم في أجسام الضحايا، وأفادوا بأن إسرائيل تستخدم قنابل الفسفور الأبيض في مناطق مكتظة بالسكان، وهذا بلا شك انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

إن الأعمال التي تقوم بها دولة إسرائيل تهدف إلى إخضاع الشعب الفلسطيني عن طريق إبادته. وذلك إبادة جماعية. لقد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية ولا يمكن أن تمر دون عقاب. ويقع على عاتق المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة خاصة مسؤولية التحرك في هذه اللحظة من التاريخ.

وبعد فترة مزعجة من الشلل، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يدعو فيه إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي

إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وتوزيع المساعدة الإنسانية دون عراقيل في جميع أنحاء غزة. ومع ذلك، تواصل النخبة السياسية والعسكرية أعمال الإبادة الجماعية في غزة وتعلن بكل ثقة أنها لن تمتثل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

لقد ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أنه يرفض القرار لأنه يرى أن من المستحيل تنفيذه وقال إن العمليات ستستمر. وبالفعل استمرت العمليات لتطال الآن أيضا منشآت رئيسية تابعة للأمم المتحدة في غزة، مما يسبب العديد من الوفيات المفجعة. ويقول ”إن إسرائيل لم توافق قط على السماح لقوى خارجية بأن تقرر حقها في الدفاع عن مواطنيها“. وبعبارة أخرى، فقد رفض بوقاحة ووضوح الامتثال لقرار مجلس الأمن. ويقول نائب لرئيس وزراء إسرائيل صراحة ”لن يحدث شيء إذا بقي هذا القرار حبرا على ورق. فمصلحتنا هي كل ما يهم“. ياله من رفض سافر للامتثال للقانون الدولي ولقرار المجلس!

وحكومة إسرائيل تدعي أنها تمارس حقها المشروع في الدفاع عن النفس، لكنها في الواقع تشن هجوما عشوائيا وغير متناسب على الشعب الفلسطيني على مرأى ومسمع من العالم. لقد أصبح من غير الممكن تبرير الحجج الإسرائيلية. ففي الحكم الصادر في عام ٢٠٠٤ بشأن بناء الجدار الإسرائيلي في فلسطين، رفضت محكمة العدل الدولية حجة الدفاع المشروع عن النفس التي استندت إليها إسرائيل. وفي الواقع أنه من غير الممكن التكلم عن الدفاع المشروع عن النفس في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بأعمال عنف ضد شعب وإقليم يخضعان لاحتلالها الوحشي.

ولم يبدأ العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فحسب، لأن إسرائيل لم تتوقف أبدا عن ممارستها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال. إن الإجراءات التي نشهدها ليست إجراءات منعزلة أو عشوائية، بل هي جزء من خطة صممت في الوقت الذي ظهرت فيه دولة إسرائيل إلى حيز الوجود لطرد المواطنين الفلسطينيين من أرضهم وإبادتهم بدعم مكشوف وشائن من القوى الاستعمارية.

وتشكل التدابير العقابية التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية جزءا من استراتيجية متعمدة تجعل من المستحيل على الشعب الفلسطيني أن يمارس بفعالية حقه غير القابل للتصرف. وفي هذا السياق تتخذ إسرائيل الإجراءات العسكرية لتنفيذ التطهير العرقي المأساوي لهذا الشعب العربي.

لقد قرر القادة الإسرائيليون المتعطشون للحروب عدم الاعتراف بالحق المشروع في وجود دولة فلسطينية مستقلة، كما ينص القرار ١٨١ (د-٢). وعلى أية حال فإن ما يسعون إليه هو تعجيز السكان حتى يقبلوا بأي قرار ناجم عن الإرهاب واستخدام القوة العسكرية والتكنولوجية والقوة العددية.

إن الحصار المستمر عن طريق الجو والبحر والبر المفروض على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إغلاق المعابر الحدودية البرية الستة التي تربط غزة بمصر والضفة الغربية وبإسرائيل، يعيد إلى الأذهان ذكرى الممارسات المشينة للفصل العنصري.

إن الأهداف المفضلة للإبادة الجماعية التي تنتهجها النخبة السياسية والعسكرية لإسرائيل في قطاع غزة هي أهداف مدنية – وهي المساجد والجامعات والمدارس والمنازل والمستشفيات والمستودعات الطبية والمصانع ووسائط الإعلام. وتعرقل إسرائيل دخول المعونات الإنسانية، بل إنها تقصف حتى المدارس وقوافل المعونة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، كما شاهدنا في الأيام الأخيرة. لقد آن الأوان لإعادة التأكيد على أن هناك حقوق للإنسان معترف بها

عالميا ولا يمكن تعطيل صلاحيتها، حتى ولو في حالة الصراعات المسلحة.

ماذا ستفعل هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في مواجهة هذه السياسة الإجرامية، وهذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحدي المئات من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بفلسطين، ولا سيما القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)؟ وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تكون طرفا في المذبحة التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني ولا تتخذ قرارات فعالة لوقفها؟ ما المدى الذي يتعين أن تبلغه درجة المعاناة لجعل قادة العالم يدركون ما يحدث؟

تشكل هذه الدورة للجمعية العامة فرصة تاريخية لاتخاذ قرار يجسد الرغبة العارمة لدى البشرية في تحقيق السلام. ومن الضروري أن نذكر ذلك في ضوء تجاهل إسرائيل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وترحب فنزويلا بعقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بوصفها تعبيرا أصيلا من جانب ١٩٢ بلدا تتكون منها عضوية الأمم المتحدة. ونحن محظوظون لأن الطلب الذي قدمته حركة عدم الانحياز إلى رئيس الجمعية العامة، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، لإعادة عقد هذه الدورة قد تم تلقيه واتخاذ إجراء بشأنه. وكما يعلم الممثلون، وكما شرح الأب ديسكوتو، فقد طلبت فنزويلا وماليزيا وإندونيسيا إلى رئيس الجمعية العامة أن يعيد عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ولذلك فإن هذه الدورة توفر فرصة ذهبية لهذا المنتدى للتعبير عن توقعات وآمال شعوب العالم.

في عام ٢٠٠٤، أعلنت محكمة العدل الدولية أنه، رغم تحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلام إلا أنه لا يعمل منفردا؛ بل تشاطره الجمعية العامة تلك المسؤولية.

ويؤيد وفد بلادي الاقتراح الداعي إلى قيام رئيس الجمعية العامة بتقديم مشروع قرار لتنظر فيه الجمعية حول البند المعروض علينا اليوم. ونود أن نقر بشجاعة الرئيس في إعادة عقد هذه الدورة، مع الأخذ في الاعتبار المحاولات اليائسة من بعض البلدان، بما في ذلك إسرائيل، لإجهاض هذا الجهد.

كما نود أن نقر بأهمية مشروع القرار المقدم إلينا من رئيس الجمعية العامة. ونعتقد أنه يشكل الأساس لاتفاق واسع النطاق. ونقدر كثيرا الجهود التي يبذلها الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان. وبصفته مواطنا رائعا من نيكاراغوا فإنه رجل ملتزم بقضايا شعوب العالم، ويجاهد من أجل تحقيق توافق متين في الآراء.

اسمحوا لي أن أتكلم هنا بوضوح كامل. إننا نعتقد أنه من المستصوب أن نأخذ في الاعتبار الاقتراحات التي قدمتها مختلف الوفود، بما في ذلك اقتراح فنزويلا، لإثراء وتعزيز مشروع القرار هذا. ولذلك نقترح أن تؤخذ النقاط التالية في الحسبان.

يجب أن نطالب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل فورا ودون شروط للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب أن نطالب بانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية الفوري وغير المشروط من قطاع غزة. وبغير ذلك، يصبح من المستحيل إيصال المعونات الإنسانية لأن الجيش الإسرائيلي الإجرامي يفرض سيطرته الكاملة على مداخل البر والبحر والجو عند جميع النقاط في قطاع غزة، وهي منطقة محدودة من الناحية الطوبوغرافية تتم السيطرة عليها بأعنف الأساليب وحشية وتعطشا للدماء، من قِبل جيش من أقوى الجيوش في العالم.

يجب أن ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى المشاركة في إعادة بناء غزة. وتحقيقا

لتلك الغاية، ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بالمبادرات التي اتخذت، من قبيل تلك التي اتخذها صاحب السمو أمير قطر، الذي أعلن عن التبرع بمبلغ مالي كبير، والمبادرة التي اتخذتها حكومات بروني دار السلام والبرازيل والأرجنتين، والتي ترغب أيضا في إرسال معونات إنسانية.

يجب أن نطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار الاقتصادي والعسكري عن أرض غزة المحتلة. ويجب أن نطالب إسرائيل بإعادة فتح المعابر الحدودية مع قطاع غزة على الفور للسماح بوصول المعونات الإنسانية وحرية تنقل الأشخاص. وفيما يتعلق بالمعونات الإنسانية، يجب أن نحث منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وجميع المؤسسات ذات الشأن على تنفيذ برنامج معونات للأطفال والمراهقين الفلسطينيين المتضررين بصدمة الحرب.

وأخيرا، يجب أن نؤيد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة S-9/1 الصادر في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عقب احتلال فلسطين، بما في ذلك الاحتلال الأخير لمنطقة غزة. لقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان بموجب النظام الأساسي للأمم المتحدة. ويمكن أن يوصف المجلس بأنه طفل مدلل لهذه المؤسسة، وهو يركز بصفة خاصة على المسائل في هذا المجال. وأقل ما يمكن للجمعية العامة أن تفعله هو أن ترحب بالقرار وأن تشيد به. وعلاوة على ذلك، يمكن العثور على عناصر أساسية لقرار يصدر عن هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في البيان الهام والجوهري الصادر عن حركة عدم الانحياز في ١٣ كانون الثاني/يناير. كما نود أن نؤكد على أهمية الاقتراح الذي طرحه رئيس الجمعية العامة.

وعلى أي حال، ينبغي اعتماد مشروع قرار الجمعية العامة اليوم. هذا ليس وقت التأخير بل وقت اتخاذ إجراءات إنسانية وسياسية في الجمعية. ونثني على كل المساعي الحميدة التي ربما يكون قد سخرها في هذه اللحظة الحاسمة في التاريخ رئيسنا، الأب ميغيل ديسكوتو الذي يحظى بالثقة الكاملة لهذه الهيئة والثقة التامة للشعب والحكومة وبقيادة هوغو تشافير فرياس، بصفة خاصة.

وبالنظر إلى أوجه قصور مجلس الأمن، لا بد من الدفع باتجاه إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا حقيقيا بهدف أن يكون لدى الجمعية العامة، بوصفها تعبيرا عن المصالح المتعددة للمجتمع الدولي، سلطة التوجيه في الشؤون العالمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ولهذا، ينبغي الترحيب بهذا الحدث.

وفي سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة، لا بد أن يكون لدى الجمعية العامة، بصفتها جهازا عالميا وتمثيليا للمجتمع الدولي، سلطة صنع القرار في المسائل العالمية. فقد انهارت البنية الحالية للأمم المتحدة ولا تعكس التغيرات التي يتطلبها التاريخ، فهي تمثل الاتفاقات التي صيغت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونشهد تفكيك النموذج الأحادي القطب وظهور عالم متعدد الأقطاب تمثل المساواة بين الدول سمته الأساسية.

يجب أن نطالب بأن تفي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد انتهكت النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل قرارات هذه الهيئة مرارا. وهي تضع نفسها دائما على هامش القانون الدولي وتستخدم إرهاب الدولة وتلجأ بصورة منهجية إلى الحرب كسياسة للتوسع وأداة لاضطهاد الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تحث المجتمع الدولي على الإبلاغ عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة خاصة.

إن تضامن جمهورية فنزويلا البوليفارية ورئيسها هوغو تشافيز فرياس مع الشعب الفلسطيني يتجاوز الخطاب السياسي. وفي هذا السياق، أود إبلاغ الجمعية العامة أننا أرسلنا معونات إنسانية إلى الشعب الفلسطيني. وأن الحكومة المصرية عرضت بذل مساعيها الحميدة لضمان وصول المعونات إلى من أرسلت إليهم، سكان غزة. ووصلت الدفعة الأولى من هذه المعونات الإنسانية بالفعل إلى مصر قبل بضع ساعات، وتشمل ١٣ طنا من الإمدادات الطبية لمساعدة المدنيين الفلسطينيين الجرحى. وسترسل الدفعة الثانية خلال الأيام القليلة القادمة وتشمل ٨٠ طنا من الأطعمة المعلبة غير القابلة للتلف. كما ستقطع طائرة تابعة للقوات الجوية في فنزويلا آلاف الكيلومترات عابرة البحار لنقل مساعدات شعب فنزويلا إلى سكان غزة. وعلاوة على ذلك تخطط فنزويلا لإرسال أطقم طبية وموظفين على درجة عالية من التخصص في عمليات الإنقاذ وتقديم المعونة.

اسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بتقديم بعض الأفكار الموجزة. أمامنا المسؤولية التاريخية عن إعطاء العالم درسا في الإنسانية واستعادة الأمل الذي فقد تقريبا في إمكانية وجود عالم أكثر عدالة وكرامة. والعنف الأخرق يمكن أن يؤدي إلى تجريد المجتمعات من إنسانيتها ويحولها إلى مجتمعات حيوانية. وهذا ما يحدث اليوم. والسبيل الوحيد لكسر حلقة العنف المفرغة هذه هو أن يرفع الناس أصواتهم بالاحتجاج. ولا يمكن كبح جماح هذا التعطش للعنف إلا بإدانة الشعوب لعدم التسامح واللاعقلانية. يجب أن تقول الجمعية العامة كلمتها.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): بداية، سيدي الرئيس، نعرب عن تقديرنا العالي لدعوتكم إلى هذا الاجتماع للنظر في العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة.

وأبدأ بضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به ممثل كوبا نيابة عن مجموعة عدم الانحياز، وبيان ممثل أوغندا نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وبيان ممثل المغرب باسم المجموعة العربية. سأختصر كلمتي وأرجو أن تثبت كاملة في محضر الجلسة.

لقد شوهت الحقائق، وحرفت الوقائع حول ما أدى إلى ما يجري حاليا في غزة. قلبت الحقائق حتى التبس الأمر على كثيرين من ذوي النوايا الحسنة والمقاصد النبيلة. واقتنع كثير بأن فلسطيني غزة هم السبب المباشر. وبغض النظر عن أن جذور المشكلة تتمثل في الاحتلال الذي استمر أكثر من أربعة عقود، مع ما صاحبه من ممارسات إسرائيلية: التقتيل والاعتقال والتشريد والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل والاستيطان والعدوان الممنهج من قبل السلطات الإسرائيلية والمستوطنين. كل ذلك من أجل إجبار الفلسطينيين على مغادرة فلسطين، مواصلة لما قاموا به منذ عام ١٩٨٤. الاحتلال وهذه الممارسات هو السبب الجذري لما يجري. لكن، لنتوقف بعض الوقت عند السبب المباشر لما يجري الآن.

منذ منتصف عام ٢٠٠٧، بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في حصار قطاع غزة وعزله وتجويعه، على النحو المعروف. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تم التوصل إلى ما سمي بالهدنة لمدة ستة أشهر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يتوقف بموجبها كل طرف عن القيام بأي أعمال عنف ضد الطرف الآخر، وتعهد الإسرائيليون بموجبها بأن يفتحوا المعابر ويسمحوا بتدفق السلع من غزة وإليها، ويعودوا بالأوضاع في هذا الشأن إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٥.

والتزم الفلسطينيون التزاما صارما بهذه الهدنة، وللأسف لم يلتزم الإسرائيليون بما تعهدوا به وخرقوا الهدنة أثناء سريانها أكثر من ١٩٠ مرة، ولم يفتحوا المعابر

إلا جزئيا، و لم يسمحوا للسلع والبضائع من وإلى غزة إلا بأقل من نسبة ٢٠ في المائة من المستوى الذي كانت عليه قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان إلى مستوى غير مسبوق. ومع ذلك، واصل المقاومون الفلسطينيون التزامهم بالهدنة.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قام الإسرائيليون بتوغل عسكري دون أي استفزاز من جانب الفلسطينيين وقتلوا ستة من الفلسطينيين. وأتساءل، سيدي الرئيس، ألم يكن من الطبيعي أن يحاول الفلسطينيون الدفاع عن أنفسهم بما يتيسر لهم؟ وابتداء من يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، طبق الإسرائيليون إغلاقا تاما على قطاع غزة، منعوا بموجبه كل أسباب البقاء على قيد الحياة، الغذاء والدواء، والوقود، وكل أنواع السلع والمواد، مما أدى إلى الأوضاع التي يعرفها الجميع، وليس أقلها انعدام الكثير من الأدوية الأساسية، وحرمان أكثر من ٧٠ في المائة من السكان من مياه الشرب وغمر مياه المجاري للشوارع والأحياء، وتوقف جميع المصانع، وتفشي الفقر والجوع. هل هناك عدوان أقسى وأشنع من الحرمان من أسباب البقاء على قيد الحياة؟ أليس من حق الفلسطينيين أن يدافعوا عن أنفسهم بما يتيسر لهم؟

ثم كان ما كان، منذ يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حيث قتل الإسرائيليون ودمَّروا دون تمييز، قتلوا المدنيين، وقتلوا الأطفال والنساء أمام سمع العالم وبصره، قتلوا الأطباء والمسعفين والمنجدين، قتلوا الصحفيين، وأبادوا أسرا بكاملها، جرحوا الآلاف، ومنعوا فرق المنجدين من الوصول إلى الضحايا حتى يموتوا نزفا، ودمّروا المساكن، ودمّروا دور العبادة والمؤسسات التعليمية، قصفوا المستشفيات، ودمروا حتى مباني الأمم المتحدة، قصفوا سيارات الإسعاف وقصفوا قوافل المساعدات الإنسانية، وهذا بشهادة شهود عيان من الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي. وقصفوا التجمعات السكنية بالقنابل الفسفورية، التي تحرق كل ما تلامسه.

وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، أعلن الإسرائيليون على لسان رئيس وزرائهم وغيره من مسؤوليهم رفضهم له، وصعدوا من عدوانهم الإجرامي ... في تحد واضح للمجتمع الدولي.

إن ما يجري على أرض غزة هو كما وصفه شاهد عيان:

> ”إن إسرائيل تقول إن ما تقوم به في غزة هو حرب ضد حماس، ولكن على الأرض الحقيقة مغايرة تماما، إنها حرب بين جيش مسلح بأكثر الأسلحة تعقيدا، وشعب أعزل، ليست لديه حتى الملاجئ للجوء إليها من أجل محاولة إنقاذ حياته، إنها حرب ضد غزة“.

إن ما تقوم به إسرائيل ضد المدنيين في غزة فاق، بكل تأكيد، أعمال النازية، فاق في بشاعته كل سابقة في هذا التاريخ استهدفت المدنيين. وعليه، ندعو الجمعية العامة هذه اليوم، إلى إصدار قرار يدعو لوقف فوري ودائم لإطلاق النار، وانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية، ورفع الحصار وفتح المعابر، وإدانة واضحة وصريحة للعدوان الإسرائيلي وانتهاكه المستمر للقوانين الدولية، بما فيها القانون الإنساني الدولي، كما ندعو إلى التأكيد على القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان (القرار: S-9/1) بتكليف لجنة بالتحقيق فيما ارتُكب من جرائم وانتهاكات. هذا ما نراه حداً أدنى، ومع ذلك ومن أجل التوافق، فإننا ندعم مشروع القرار المقدم منكم سيدي الرئيس، في المقام الأول تقديرا لشخصكم الكريم ولمواقفكم النبيلة.

السيد العلاف (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير لكم على دعوتكم لعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والآثار الكارثية التي تركها على أهالي القطاع. لقد أثبتت مواقفكم المعروفة، سيدي الرئيس، التزامكم الواضح بمقاصد هذه المنظمة الدولية وأهدافها النبيلة. لقد عمدتم، منذ اليوم الأول لتقلدكم مهامكم، إلى تحقيق العدالة وتأكيد فعّالية الجمعية العامة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

والأردن يضم صوته للبيانات التي أدلى بها المغرب بالنيابة عن المجموعة العربية، وكوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأوغندا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

يأتي انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمناقشة الأوضاع في قطاع غزة كتعبير واضح وكامل عن رفض المجتمع الدولي للعدوان الإسرائيلي على شعب أعزل ومحاصر. والأردن إذ يستنكر العدوان الإسرائيلي الذي أدى إلى سقوط آلاف الضحايا من المدنيين الأبرياء، فإنه يعيد مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووقف جميع عملياتها العسكرية بشكل فوري، وإنهاء سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد المدنيين الفلسطينيين، ورفع الحصار، وفتح المعابر، ومعالجة المعاناة الكارثية التي خلفتها العمليات العسكرية التي تشكل انتهاكا صريحا للقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل ولجميع الصكوك الدولية المعنية بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ولا سيما الأطفال منهم والنساء.

لقد عبّر القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بوضوح عن الإجماع الدولي الداعي إلى الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار الذي يحظى بالاحترام الكامل. كما عبّر عن ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة. ودعا القرار إلى تقديم المساعدات الإنسانية، والعمل على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة، وإلى بذل جهود مجددة من قبل الأطراف والمجتمع الدولي لإحلال السلام استنادا إلى حل الدولتين، حسبما هو متوخى في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). إن هذا الإجماع الدولي جزء من الشرعية الدولية، وإلزاميته القانونية والأخلاقية والسياسية واجبة على الجميع، وبالتحديد على إسرائيل.

إن الأردن، قيادة وشعبا، ملتزم بدعمه الكامل للشعب الفلسطيني في إنهاء معاناته الإنسانية ونيل حقوقه الأساسية، بما في ذلك إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، حيث يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني، منذ بداية الأزمة، باتصالات مكثفة مع عدد من أشقائه الزعماء العرب والقيادات السياسية الإقليمية والدولية لضمان الوقف الفوري للعدوان والالتزام التام لجميع الأطراف بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي هذا الصدد، يعرب الأردن عن دعمه الكامل للجهود الحثيثة والمستمرة التي تبذلها جمهورية مصر العربية الشقيقة، الهادفة إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء معاناة الأشقاء الفلسطينيين وحماية حقوقهم.

لقد وصل تردي الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة إلى درجات غير مسبوقة لا تقبل بها الإنسانية. وباتت مظاهر القتل والترهيب والرعب من المشاهد اليومية المتكررة. وكل هذا يجري وما زالت آلة الحرب الإسرائيلية ماضية في قتلها وعدوانها دون أي اكتراث بنداءات وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والتي عبرت عن عمق وخطورة مأساة غزة. إن العدوان الإسرائيلي والاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة العسكرية وما يرافقه من حصار غير مبرر على القطاع قد اغتال كافة متطلبات الحياة الطبيعية هناك.

ولم يسلم الطفل أو الصحفي أو الطبيب من عدوان إسرائيل التي دمرت عملياتها المرافق والخدمات العامة والمدارس والجامعات والمستشفيات ودور العبادة وحتى مقار وكالات الأمم المتحدة ومستودعات مواد الإغاثة الإنسانية والمواد الطبية التابعة للأمم المتحدة.

إن من الضروري أن يتبع وقف العدوان جهد دولي جاد وفعّال لمعالجة الكارثة الإنسانية في القطاع وإعادة الإعمار وإعادة الحياة الطبيعية لأهالي غزة. إن الأردن ملتزم التزاما كاملا بتلك الجهود. وقد أوعز جلالة الملك بفتح المستشفيات الأردنية ووضع كافة الإمكانات المتاحة لخدمة الأشقاء الفلسطينيين من خلال المساعدات الطبية وتجهيز مستشفى ميداني عسكري لإرساله لغزة لمعالجة المرضى والجرحى. كما أعرب الأردن عن استعداده لتقديم كافة التسهيلات لمؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل على مواجهة تبعات الكارثة الإنسانية التي سببها العدوان، ولإطلاق شراكة فعالة مع هذه المؤسسات لضمان تقديم كل العون والإسناد الذي يحتاجه الأشقاء الفلسطينيون. كما أن الأردن مستعد للعمل على إيصال أي مساعدات دولية عبر أراضيه على مدار الساعة، ومن خلال الهيئة الخيرية الهاشمية التي تعمل دون انقطاع على إيصال المساعدات ووحدات الدم إلى الأخوة في قطاع غزة.

لقد بلغت المساعدات الأردنية التي أمر بها جلالة الملك إلى قطاع غزة، ١٤ قافلة محملة بـ ٢ ٣١١ طنا من المساعدات الغذائية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى تسيير جسر جوي لنقل نحو ٨٠ ٠٠٠ وجبة غذائية جاهزة إلى مطار العريش تمهيدا لنقلها إلى القطاع وتوزيعها من خلال برنامج الأغذية العالمي. ويستمر الأردن أيضا في إيصال المساعدات إلى غزة من دول عربية وإسلامية وغربية، والتواصل مع شركائه في الاتحاد الأوروبي حول بحث سبل الاستفادة من الإمكانيات الأردنية العملية واللوجستية في مجال تقديم المساعدات للفلسطينيين من خلال الهيئة الخيرية الهاشمية ومركز الأمن الوطني وإدارة الأزمات.

إن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحققا من خلال العمليات العسكرية، بل عبر الحوار والمفاوضات الجادة التي توفر للسلطة الفلسطينية الشرعية ما يمكن أن يلبي طموحات الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة المتمتعة بمقومات الحياة والمتصلة جغرافيا وعاصمتها القدس. إن العودة إلى المفاوضات هي السبيل الوحيد لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفقا للمرجعيات الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات الأمم المتحدة، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. إن استخدام إسرائيل للقوة العسكرية لا يهدد استقرار المنطقة، فحسب، بل يقوض أيضا الجهود التي تبذلها الأطراف الدولية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، كما تم التعبير عنه في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ويهدد كذلك العملية السلمية برمتها والهادفة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفقا لصيغة الدولتين والذي يشكل شرطا أساسيا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد الرئيس، مرة أخرى، يؤيد وفد بلادي جهودكم المبذولة في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. كما يؤيد استصدار قرار للجمعية العامة بهذا الخصوص، ليكون عنصرا داعما ومنسجما مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويعبِّر وفد بلادي عن استعداده التام لبذل كل الجهود لتسهيل اعتماد القرار في أسرع وقت ممكن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد وولف (جامايكا).

السيد باليهاكارا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلادي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به رئيس حركة عدم الانحياز إعرابا عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وتبيانا للآراء المشتركة للحركة بشأن الوضع الإنساني والأمني والسياسي الخطير الناشئ عن الهجمات

المتواصلة ضد غزة وشعبها. وبوصفنا بلدا عانى الكثير من جراء العنف الجامح الذي يشنه الإرهابيون، فإن سري لانكا تعرف جيدا مدى التكلفة البشرية والمادية لهذا العنف، الذي يمكن أن يعرقل بالفعل الحلول السياسية.

في بداية الهجمات العسكرية الأخيرة أعربت حكومة سري لانكا، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عن غضبها وقلقها الشديدين إزاء تصعيد العنف في غزة، الذي أدى إلى سفك المزيد من الدماء. وهذا التصعيد لم يسفر عن خسائر كبيرة في أرواح المدنيين وتدهور الوضع الإنساني فحسب، بل زاد أيضا من حدة التوترات في المنطقة، بما يترتب على كل ذلك من عواقب كثيرة من قبيل ما ينذر به هذا الوضع. وقد أهابت حكومة سري لانكا بجميع الأطراف إنهاء الأعمال العسكرية والعنف فورا، وضمان تهيئة مناخ يؤدي إلى البحث عن سبيل للتقدم إلى الأمام نحو تنفيذ حل يقوم على أساس وجود دولتين الحل الذي تتفق الأطراف المعنية كافة على أنه الحل الوحيد الدائم. كما كررت الحكومة اعتقادها بأن هذا الوقف لأعمال العنف من جانب جميع الأطراف سيخفف من حدة المعاناة البشرية التي لم يسبق لها مثيل التي يمر بها الآن الفلسطينيون، ومن هول الصدمة والجزع لدى شعوب المنطقة.

وكما أشارت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، لا سيما بلدان عدم الانحياز، فإنها مسألة تبعث على القلق البالغ أنه لم يستجب لهذه الدعوات لوقف أعمال العنف وأن الوكالات الإنسانية، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كانت هدفا للهجمات، مما نتج عنه مقتل موظفي المساعدة الإنسانية وعدم قدرتهم على الاستمرار في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني.

ونظرا للضرورة الحيوية لضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم، يتعين على جميع الأطراف أن تيسِّر عملهم، والذي هو بالغ الأهمية لتلبية احتياجات الناس المتضررين، وهي حقيقة تدركها سري لانكا تماما من خلال خبرتنا في تقديم المساعدة وتزويد المدنيين المتضررين بسبب العنف الإرهابي.

إننا نضم صوتنا إلى صوت الآخرين في مطالبة جميع الأطراف المعنية بالالتزام بالدعوات إلى وقف أعمال العنف، ولا سيما الدعوة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تشجع على عملية مفاوضات فعالة. ونأمل أن تثمر الجهود التي بذلتها البلدان الصديقة في المنطقة مؤخرا ومبادرة الأمين العام لاستعمال مساعيه الحميدة من أجل وضع حد فوري للمعاناة والبدء في عملية تؤدي لحل دائم.

إننا نؤمن بأن وحدة الشعب الفلسطيني في غاية الأهمية لتحقيق حل دائم للقضية الفلسطينية. ويحدونا الأمل في أن تبذل جميع قطاعات النظام السياسي الفلسطيني الجهود لحل خلافاتها بالوسائل السلمية، وأن تتوحد في السعي لتحقيق طموحات شعبها وأن تدعم الرئيس عباس وحكومته. وتود سري لانكا أن تؤكد مجددا دعمها للشعب الفلسطيني وقيادته في الجهود التي يبذلونها لتحقيق تسوية شاملة ودائمة.

إن مؤتمر أنابوليس، الذي عقد بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، أعطانا الأمل في تحقيق تقدم في المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين بغية التوصل إلى اتفاق يقوم على حل الدولتين بحلول العام ٢٠٠٨. ومن دواعي الأسف أن هذا الإنجاز لم يتحقق وما زال الشعب الفلسطيني يواجه مزيدا من العنف ومزيدا من المعاناة. وتضاف هذه المشاق الجديدة إلى غيرها من الصعوبات الناجمة عن القيود

الواسعة النطاق والإجراءات الأخرى للعقوبات الجماعية التي أحبطت الشعب الفلسطيني وكذلك العملية السياسية.

وترغب سري لانكا في أن ترى المودة والوحدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس وجود دولتي إسرائيل وفلسطين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وانسجام داخل حدود آمنة. ونعتبر أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات عملية للتوصل إلى حل مبكر للمشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني. وفي هذا المنعطف الخطير من سعي الفلسطينيين للحصول على حقوقهم الإنسانية والوطنية المشروعة، فإن حكومة وشعب سري لانكا يودان التأكيد مجددا على استمرار دعمنا وتضامننا معهم.

وأخيرا، يأمل وفد بلادي أيضا أن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرارات عاجلة في هذا الشأن ودون تأخير، وذلك استنادا إلى المقترحات المعروضة علينا.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أعربت روسيا مرارا وتكرارا في الأيام الأخيرة عن موقفها المبدئي فيما يتعلق بالأحداث في قطاع غزة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى قلقنا البالغ إزاء الوفيات والمعاناة بين المدنيين في غزة. يجب أن يتوقف سفك الدماء فورا، مما يسمح لنا أن نتجنب وقوع كارثة إنسانية في غزة، وإخلاء الجرحى ومساعدة السكان المدنيين على مجرد البقاء على قيد الحياة. إن المجتمع الدولي برمته يطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وأن تحترمه جميع الأطراف، بما في ذلك وقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل، والذي ينبغي أن يفضي إلى الانسحاب التام للقوات الإسرائيلية من غزة. ولقد وردت هذه المطالبة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي ينبغي أن تقوم إسرائيل وحماس بتنفيذه تنفيذا كاملا.

ومن الأهمية بمكان ألاّ توجهنا عواطفنا بل أن نركز على تحقيق مصالحة مستدامة وأن ندعم الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي، بما فيها العمل الهام الذي تقوم به المجموعة الرباعية والأمين العام، الذي يتواجد الآن في المنطقة لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، نشيد عاليا بدور الوساطة الذي تقوم به مصر بهدف حل الأزمة في غزة، واستئناف الحوار بين الفلسطينيين، الذي هو شرط أساسي هام لحل مشكلة غزة بالوسائل الدبلوماسية.

وآمل للمشاورات الصعبة الجارية في القاهرة لحل المشاكل في غزة أن تتكلل بالنجاح في التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي للأزمة توافق عليه جميع الأطراف بصورة متبادلة. ونأمل أيضا أن يسهم الزعماء العرب في تهدئة المرحلة الخطيرة الحالية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ونعتقد أن التحدي الرئيسي الذي ينتظرنا لا يتمثل في توجيه أصابع الاتهام بل العثور على طريقة لإنهاء العنف. ومن منطلق ما تحظى به روسيا من نفوذ تقليدي في الشرق الأوسط فإنها تجري اتصالاتها العملية مع جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر رئيس الجمعية العامة بحرارة، على استجابته السريعة لطلب مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز من أجل استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ونظرا لقصور مجلس الأمن، فقد حان الوقت لأكثر الهيئات تمثيلا وديمقراطية في منظمتنا أن تدعو إلى وضع حد للمذابح والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق السكان المدنيين العزل في قطاع غزة منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ولإدانة هذا العدوان الإبادي بأقوى العبارات.

كما ذكرنا في مناسبات أخرى، يشعر شعب نيكاراغوا بعميق الحزن والقلق على حالة الشعب الفلسطيني

في قطاع غزة. لقد وقع هذا الشعب البطل ضحية مرة أخرى لهجمات الإبادة الإسرائيلية من البر والبحر والجو. فما زالت إسرائيل تقمع الشعب الفلسطيني وتعتدي عليه منذ ٦٠ عاما. إن الهجمات الإسرائيلية الوحشية والظالمة والمفرطة تكرس هذا الوضع الذي لا يمكن استمراره في هذا الجيب الذي يقطنه سكان، هم ضحية حصار اقتصادي مستمر وقيود صارمة على حقوقهم الإنسانية الأساسية.

ولقد تفاقمت هذه المأساة الإنسانية بسبب العدوان الإسرائيلي الإجرامي وغير المتهاود، منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، بأسلحة متطورة ومحرمة. ووفقا للمعلومات التي تلقيناها بالأمس، لقي حوالي ١ ٠١٣ شخصا حتفهم وجرح ما يزيد عن ٥ ٠٠٠ آخرين، معظمهم من النساء والأطفال. وهذه الأرقام هي ضعف الأرقام التي كانت مسجلة في ٨ كانون الثاني/يناير، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ومع ذلك، لم يتخذ المجلس إجراءات حقيقة ملموسة وفعالة على الأرض لوضع حد لأعمال القتل المتواصلة. لقد شهد العالم عدد القتلى والجرحى، والذي كان يرتفع يوميا في الأسابيع الثلاثة الماضية منذ بدء هذا العدوان الإبادي الإسرائيلي الأخير، الذي لا تبدو له نهاية في الأفق.

وبالأمس رأينا القوات الإسرائيلية تهاجم مقرا للأمم المتحدة في غزة، كان يؤوي مئات الأفراد الذين التمسوا فيه حماية المنظمة من هجمات الإبادة الجماعية التي يتعرضون لها على أيدي القوات الإسرائيلية. كما شهدنا استخدام الأسلحة التي يحظرها القانون الإنساني الدولي ضد المدنيين، بما فيها الفوسفور الأبيض الذي يجري استخدامه حتى ضد الأطفال. ورأينا المنظمات الإنسانية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية غير مسموح لها بالوصول إلى الضحايا.

لقد أصبح من الواضح سواء من قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أو من قرارات المجلس السابقة الأخرى عن الشرق الأوسط أن ثمة انفصاما بين القرارات التي يتخذها مجلس الأمن والإجراءات التي يتخذها لتنفيذها على أرض الواقع.

لقد داست إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ميثاق الأمم المتحدة بالأقدام. لقد داست بالأقدام على القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي، وعلى كل مسؤولياتها الخلقية والأخلاقية. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته بموجب الميثاق بصون السلام والأمن الدوليين وما يترتب عليها من التزام بوضع حد لجميع أعمال العدوان أو انتهاكات السلام.

ويتساءل وفدي كيف يمكن تبرير الأفعال غير التناسبية التي ترتكبها الوحشية الإسرائيلية. كيف يمكن تبرير مصرع ما يزيد على ١ ٠٠٠ مدني حتى الآن، بينهم مئات النساء والأطفال، من خلال حجة الدفاع المزعوم عن النفس؟ وكم من النساء والأطفال زيادة على هؤلاء سوف يتعين أن يلقوا مصارعهم لكي تتوقف هذه المذبحة؟ ومتى سترفع إغلاقات المعابر الحدودية في غزة، ومتى سيتاح وصول المعونة الإنسانية دون عائق؟ إن عدم اتخاذ مجلس الأمن لإجراء أو وفائه بالمسؤوليات المناطة به لا يخلي الدول الأعضاء من التزاماتها بموجب الميثاق؛ كما أنه لا يخلي الأمم المتحدة من مسؤوليتها عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب الميثاق.

لقد أصدرت منظمات وهيئات دولية كثيرة بيانات تدين فيها العدوان الإسرائيلي وتطالب بوقف إطلاق النار ووضع حد لقتل الفلسطينيين. ومن بينها لجنة حقوق الطفل ومجلس حقوق الإنسان واليونيسيف واليونسكو وغيرها. كما صدرت بيانات عن الغالبية الساحقة من الدول التي

يتألف منها المجتمع الدولي. وزاد أيضا تنظيم المظاهرات الرافضة للمذبحة الإسرائيلية في غزة والغزو الإسرائيلي لها. ولا يمكننا أن نجلس متفرجين بينما نشهد يوميا عشرات القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء. وينبغي أن تعمل جميع الجهات الدولية صاحبة المصلحة على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء الهجمات العسكرية وعمليات القصف التي تجلب المعاناة لقطاع غزة.

والجمعية العامة هي أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطية وأكثرها تمثيلا، حيث تمثل فيها جميع حكومات وشعوب العالم. ومن واجبها، بل من مسؤوليتها، أن تتصرف حيال الحالة في غزة وأن تعلي صوتها وتمارس نفوذها في المطالبة بالوقف الفوري للهجوم الإسرائيلي والانسحاب الفوري للقوات الغازية.

وندعو إلى اعتماد مشروع القرار A/ES-l0/L.21 اليوم. وكان بلدي يفضل نصا أقوى يدعو إلى وقف إطلاق النار على الفور وإلى انسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ويدين بأشد العبارات هذا العدوان الذي يتخذ شكل إبادة جماعية وممارسات إسرائيل للإبادة في غزة، ويطالب بإنهاء أعمال القتال، وفتح جميع المعابر الحدودية، ووصول المعونة الإنسانية، وإنشاء آلية للرصد، وضمان حماية المدنيين، واحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ومن شأن نص كهذا أيضا أن يساعد على تعزيز سيادة القانون بدعمه إنشاء آلية للمحاكمة الجنائية، لضمان تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد السلام والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، للمحاكمة. ومن شأنه أن يعمل على تعزيز عملية السلام بوجه عام وضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية داخل حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

غير أننا على استعداد لتأييد القرار الحالي من أجل توافق آراء يأتي بالإنهاء الفوري لمعاناة الشعب الفلسطيني. وتؤيد حكومتي جميع المبادرات الرامية إلى وضع حد لجريمة الإبادة الجماعية بأسرع ما يمكن. ولدينا الاستعداد للتعاون الفوري داخل الهيئات التابعة للأمم المتحدة وفي حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الصمت في مواجهة هذه الأعمال البربرية يشكل تواطؤا وذلك ما لا يمكن لشعوب العالم أن تقبله. فقد خرج الناس إلى الشوارع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأفريقيا، بل في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مطالبين بوضع حد لجريمة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني. وهم يطالبون بالحرية لفلسطين. وتؤكد نيكاراغوا مجددا تضامنها الكلي والكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه من أجل الحرية ومن أجل بناء دولة خاصة به.

ونشير بارتياح كبير إلى المبادرة التي أعلنها الممثل الدائم لدولة قطر بالأمس. فقد قرر سمو الأمير أن ينشئ صندوقا لإعادة إعمار غزة وأعلنت قطر أنها ستسهم بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار فيه. وبالمثل، نرحب بالنداء الذي وجهه الأمير إلى الدول العربية يعرض فيه تنظيم عملية للنقل البحري لجلب المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة بأسرع ما يمكن.

وأود أن أقتبس شيئا مما قاله الرئيس دانيل أورتيغا سافيدرا، رئيس نيكاراغوا، في هذا الشأن.

> ”بتفويض من شعب نيكاراغوا، باسم السلام وباسم الله ندعو المجتمع الدولي إلى أن يتخذ بصفة نهائية ما يلزم من خطوات لضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأرض الفلسطينية“.

وبالأمس تولت نيكاراغوا رئاسة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى في الاجتماع الذي عقدته في ماناغوا وأصدر فيه رؤساء دول أو حكومات المنظومة القرار التالي، المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في ماناغوا، فيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة:

”إن رؤساء دول وحكومات منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، واضعين في اعتبارهم الحالة الراهنة في قطاع غزة،

”يعربون عن أسفهم لعدم التوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار بين الطرفين، الأمر الذي ما انفك يؤدي إلى خسارة فادحة في أرواح البشر وأضرار مادية كبيرة كما يزيد من زعزعة الاستقرار السياسي في هذه المنطقة.

”وقد اتفقوا لذلك على:

”أن يطالبوا بالانسحاب الفوري للجيش الإسرائيلي في امتثال دقيق للاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار يتيح إعادة إحلال السلام وإمكانية الوصول إلى الجرحى وإعادة بناء المناطق التي خربها الصراع،

”أن يطالبوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتكثيف جهوده المبذولة لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، واضعا في اعتباره أنه الهيئة داخل منظومة الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين“.

السيد هريغفيدسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيسلندا بقوة النداءات التي وجهها الأمين العام للطرفين لوقف القتال فورا. بيد أنه من غير الممكن معالجة الصراع القائم في غزة باعتباره قضية منعزلة، ففي الوقت الذي يجب أن ندرك فيه الضرورة الملحة لإنهاء الأزمة فورا يجب علينا أيضا أن نؤطر نداءاتنا في السياق الأوسع للمتطلبات الضرورية لسلام مستدام، وفي مقدمتها العودة بأسرع ما يمكن إلى العملية السلمية، وتحقيق المصالحة الفلسطينية – الداخلية، وإنهاء الحصار على غزة، ووضع حد لنظام الإغلاق في الضفة الغربية.

يجب استئناف العملية السلمية بمشاركة نشطة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهناك حاجة إلى اتباع نهج جديد بغية الخروج من هذا الطريق المسدود. إن مبادرة السلام العربية تبشر خيرا، بيد أن عملية دولية مثل هذه تتطلب التزام جميع الأطراف المعنية. وتدعو أيسلندا مجددا إلى إشراك النساء بشكل أفضل في عملية السلام، وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويجب أن يتوقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة الذي يروّع المدنيين الإسرائيليين. وتتحمل حماس مسؤولية كبيرة عن إقحام المدنيين في منطقة الصراع.

ومع ما سبق، فإن خرق أحد الجانبين للقانون الدولي لا يعفي الجانب الآخر من واجب الامتثال له. لقد سبق لأيسلندا أن أدانت استهداف منازل المدنيين والمدارس والمستشفيات والمساجد في غزة لأنه انتهاك للقانون الإنساني الدولي. إن مجموعات متفرقة ومتنامية من السكان أصبحوا سجناء في ديارهم ولا تستطيع المنظمات الإنسانية الوصول إليهم وفق ما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتقول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن ”الجرحى تُركوا لوحدهم في معاناتهم، فلا هم قادرون على الوصول إلى المستشفيات ولا المسعفون والعاملون في المجال الطبي قادرون على الوصول إليهم. بل أن بعض الجرحى قضى نحبه لأنه لم يُؤذن لسيارات الإسعاف الوصول إليهم في الوقت المناسب“.

إننا ندعو إسرائيل إلى رفع القيود على الفرق الطبية والمعونات الإنسانية بصورة دائمة.

وتؤكد أيسلندا على أهمية العمل الذي تقوم به في المنطقة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبخاصة لصالح سكان غزة وغالبيتهم العظمى من اللاجئين الفلسطينيين. ونرحب بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن للدول الأعضاء في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لتقديم مساهمات إضافية للوكالة. كما ندين بشدة الغارة التي شنتها إسرائيل بالأمس على مقر الوكالة في غزة، حيث كان يحتمي من القصف ٧٠٠ مدني وكانت تخزّن فيه الإمدادات الحيوية. وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، علينا أن نطالب بتوضيح كامل للهجمات المتعددة التي تعرضت لها الأمم المتحدة في غزة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. فتلك الهجمات أمر غير مقبول.

لا بد لنا أن نجد مخرجا من هذه الدائرة المفرغة. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤدي دور الطبيب الناجح وأن يفعل كل ما في وسعه لمعالجة سبب الصراع. وفي ذات الوقت يجب على إسرائيل والفلسطينيين الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تزيد من تفاقم الأعراض.

يجب على هذه الدورة الطارئة للجمعية العامة أن تؤيد تأييدا مطلقا ما يدعو إليه مجلس الأمن في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩) من وقف لإطلاق النار وتنفيذه على الفور.

السيد النجم (الكويت): السيد الرئيس، أود أن أتقدم لكم بجزيل الشكر والتقدير على الجهود الحثيثة التي تقومون بها والموقف الواضح الذي اتخذتموه حول ضرورة الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار على إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك منذ يومه الأول، والدعوة إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة استجابة للمطالب الدولية للنظر في ممارسات إسرائيل غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل انتهاكا واضحا وصريحا للمواثيق الدولية والقانون الإنساني الدولي.

ونؤيد ما جاء في بيان كوبا باسم حركة عدم الانحياز، وأوغندا باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وما جاء في بيان المغرب باسم المجموعة العربية.

لقد صعّد الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءاته على قطاع غزة، التي دخلت يومها الحادي والعشرين، حيث تعرضت مناطق عديدة من القطاع للقصف، كان من ضمنها مستشفيات ومدارس ومقر تابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومبان تضم مكاتب لوسائل إعلام عالمية. وسبقت هذه التطورات سلسلة من الغارات الجوية على عدة مناطق ألقى فيها الجيش الإسرائيلي قنابل فسفورية. وبذلك يرتفع عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي، الذي بدأ في السابع والعشرين من الشهر الماضي، إلى أكثر من ١ ١٠٠ شهيد، بينهم ٤٠٠ طفل ونحو ٨٠ امرأة، إضافة إلى ما يقرب من ٥ ٠٠٠ جريح.

إن ما يحدث في غزة إنما هو إبادة جماعية وجرائم حرب ترتكب ضد شعب أعزل، ويُسقط جميع الادعاءات الإسرائيلية في حقها في الدفاع عن النفس، ويدحض الادعاء بأنها البلد الديمقراطي الوحيد في المنطقة. إنها ديمقراطية القتل والدمار، ديمقراطية سفك الأرواح والتلذذ بدماء الأطفال والنساء. ودولة الكويت تعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار هذا العدوان، والذي يعتبر تحديا سافرا لدعوات المجتمع الدولي ولجميع الجهود الدبلوماسية، الإقليمية منها والدولية، المبذولة لوقف فوري لإطلاق النار. كما تؤكد أن هذا العدوان العسكري المرفوض على السكان المدنيين يشكل

انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويؤجج دوامة العنف ويهدد السلم والأمن الدوليين وعملية السلام الهشة بين الطرفين.

إن إسرائيل مطالبة بتنفيذ ما جاء في قرار مجلس الأمن الأخير ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والقرارات ذات الصلة، والامتثال دون قيد أو شرط لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن أبناء الشعب الفلسطيني الذين يقتّلون على مدار الساعة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عانوا منذ سنوات من الحصار والتضييق، وموورست عليهم سياسة العقاب الجماعي، حيث أن كل دقيقة إضافية تمر تشهد مزيدا من الضحايا الأبرياء. لقد سبق لإسرائيل استهداف مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وعادت قذائفها لتستهدف المقر الرئيسي للوكالة في غزة. ودولة الكويت تطالب إسرائيل بالقيام بجميع الإجراءات من أجل ضمان عدم تكرار هذا الهجوم على المدنيين والأهداف الإنسانية، وتشدد على ضرورة إجراء تحقيقات محايدة حيال الحادث مع التأكيد على ضرورة ضمان سلامة موظفي الوكالة ليتمكنوا من القيام بعملهم الأساسي لمساعدة السكان المدنيين في غزة.

إننا أمام حالة إنسانية صعبة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة؛ وندعو جميع الجهات المانحة إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية ودعم مؤسسات الإغاثة العاملة في قطاع غزة. ونشيد في هذا الصدد بدور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي تقوم بواجبها الإنساني وسط ظروف عمل خطيرة.

إن مخاطر هذا العدوان لا تتوقف على انعكاساته المباشرة، بل تتعدى ذلك إلى تنامي مشاعر الحقد والكراهية. وما يحدث اليوم لا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين فحسب بل هو حالة إنسانية خطيرة، فالأمن لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة الغاشمة وارتكاب المجازر بحق المدنيين، بل إن الأمن الحقيقي والمستدام هو ثمرة عملية سياسية ذات مصداقية تخلق الأمل للناس بمستقبل أفضل. ولقد أجمعت الدول العربية وغيرها من دول العالم المحبة للسلام على التضامن مع الشعب الفلسطيني في معاناته جراء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم والاعتداء على غزة، والوقوف إلى جانبه في نضاله العادل لنيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتفاوض، وفي مقدمتها حقه في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

وإيمانا من دولة الكويت بضرورة بذل كل الجهود الممكنة للعمل على وقف فوري لإطلاق النار، تستضيف يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير القمة العربية الاقتصادية، وستكون الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزة على رأس جدول أعمالها، حيث يجتمع وزراء الخارجية العرب الآن لمتابعة مستجدات الأوضاع في غزة.

إننا نناشد الضمير العالمي – هذا إن بقي في العالم ضمير – بضرورة الوقف الفوري لآلة الحرب الإسرائيلية التي تحصد أرواح الأبرياء في قطاع غزة. ونؤيد بهذا الصدد مشروع القرار A/ES-10/L.21 المقدم من رئيس الجمعية العامة.

السيد باعمر (عمان): السيد الرئيس، بداية، يتقدم وفد بلادي لكم بخالص الشكر والتقدير على عقدكم لهذه الدورة المستأنفة، وعلى جهودكم المخلصة والدؤوبة التي تثمنها حكومة بلادي عالياً للدعوة إلى استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نزولاً عند رغبة العديد من الدول والمجموعات الجغرافية والسياسية. كما أود أن أعبر عن

مساندتنا لما ورد في بيانات المغرب باسم المجموعة العربية، وكوبا باسم حركة عدم الانحياز، وأوغندا باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

تنعقد الجمعية العامة اليوم لمناقشة مسألة بالغة الأهمية، ألا وهي العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً تلك المجازر التي ترتكب بحق المدنيين في قطاع غزة. إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني اليوم من مجازر فاقت الوصف على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي يمكن تصنيفه في خانة جرائم الحرب ونوع من أنواع الإبادة الجماعية بحق شعب محاصر. وإذا لم يتحرك المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن لوقف تلك الاعتداءات والمجازر، سوف يشكل ذلك نكسة في مصداقية النظام الدولي.

وفي الوقت الذي يدين وفد بلادي بقوة المجازر والاعتداءات التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لوقف تلك المجازر، من خلال إلزام إسرائيل بالقبول بإعلان وقف إطلاق النار والانسحاب من قطاع غزة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والغوثية إلى سكان القطاع، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

لقد آن الأوان لكي يقول المجتمع الدولي كلمته بصوت واحد ويحذر إسرائيل من مغبة استمرار اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني التي تتنافى مع المبادئ والأعراف الدولية، وتعد انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تكفل حماية المدنيين وقت الحرب.

إن لغة الحرب والتصعيد العسكري لن تجدي نفعاً، حيث أن الطريق الوحيد لضمان أمن إسرائيل لا يتأتى من خلال قتل المدنيين الفلسطينيين، وإنما من خلال المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، وصولاً إلى سلام عادل وشامل يحقق الأمن والاستقرار لجميع الأطراف.

ويدعو وفد بلادي، من خلالكم سيدي الرئيس، مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته كاملة بصفته الجهاز المسؤول عن صون الأمن والسلم الدوليين، حيث أن ما يحدث في فلسطين اليوم يقتضي تدخلاً عاجلاً وفورياً من قبل مجلس الأمن لوقف الاعتداءات وإعلان وقف إطلاق النار. وفشل مجلس الأمن في ذلك يقوض من دوره ومصداقيته. فالأمن حق للجميع، وهو ليس حقاً مقتصراً على إسرائيل دون الفلسطينيين.

ونظرتنا إلى أن هذا الموقف من مجلس الأمن يجب أن يكون جماعياً ولا يجوز أن تستخدم بعض الدول حق النقض الممنوح لها، حيث أنه يجب عدم إساءة استخدام هذا الحق في مثل هذه الحالات الإنسانية، وفي ظل الإبادة الجماعية التي تُمارس بحق الشعب الفلسطيني في غزة.

ينبغي لمجلس الأمن ألا يصدر قرارات لا تُنفذ. وفي هذا الصدد، ندعو المجلس إلى اعتماد آلية واضحة وشفافة وعملية لتنفيذ القرارات التي صدرت بحق إسرائيل حيث أنه في حالة عدم تنفيذها، يتعين على المجلس أن يتخذ وسائل عقابية ضد الكيان الإسرائيلي. إن النظرة السائدة لدى إسرائيل، من أنهم فوق القانون وأنهم قادرون على عمل أي شيء دون محاسبة ودون أي اعتبار للمبادئ والأعراف الدولية مسألة تستحق التوقف عندها. إن ما حصل ولا يزال في غزة من مجازر يستدعي تحركاً شاملاً على كل الأصعدة وأجهزة الأمم المتحدة، لا على مستوى مجلس الأمن فحسب، وإنما على مستوى المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة مرتكبي تلك المجازر.

وختاماً، إننا نتوقع تحركاً عاجلاً ومسؤولاً من قبل هذه المنظمة، وخصوصاً مجلس الأمن. كما ندعم ونؤيد

اعتماد مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة اليوم في الوثيقة A/ES-10/L.21.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء الحالة في غزة وجنوب إسرائيل وما نتج عنها من خسارة في أرواح المدنيين ومعاناة بشرية. هذه مسألة خطيرة جداً، كما ندرك جميعاً. غير أنه من الأفضل التعامل مع هذه الحالة ككل ببذل جهود على أرض الواقع، وليس من خلال بيانات مغرضة أو مجادلات أو اقتراحات غير واقعية لا تجدي نفعاً في التأثير على الحالة بطريقة إيجابية.

وعلى الجمعية العامة أن تحرص على عدم تعقيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل أو تقويض النشاط الدبلوماسي المستمر لوقف العنف في غزة، خاصة وأن مجلس الأمن يتعامل مع المسألة حسبما ينص ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي عدم السماح لهذه الدورة الاستثنائية بالتحول إلى منبر للنقد الهدام في الوقت الذي يبذل كل جهد ممكن لإيجاد آلية لوقف الصراع. يجب على الجمعية أن تتوخى حرصاً كبيراً كي لا تستغل حماس أو غيرها من المجموعات الإرهابية مداولاتها باعتبارها تشجيعاً على أعمالها غير القانونية أو مبررا لها أو لزيادة إشعال التوترات ونشر العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

لقد تكلمت الأمم المتحدة بالفعل من خلال قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والأمين العام موجود في المنطقة الآن للعمل على إيجاد حل للوضع ولضمان تنفيذ القرار. ذلك ما ينبغي أن تركز عليه جهود الجميع، أي على العمل الدبلوماسي الحقيقي المبذول في المنطقة.

ومن الواضح أن الحالة السائدة قبل الأحداث الحالية في غزة لم تكن قابلة للاستمرار. فقد كان سكان غزة يشهدون تزايد انعدام الأمن والخروج على القانون وتدهور أحوالهم المعيشية بصورة مطردة بسبب تصرفات حماس. وعاش مئات الآلاف من الإسرائيليين في ظل تهديد يومي بهجمات صاروخية، وهو وضع لا يمكن أن يقبل به أي بلد.

يجب أن يكون هدفنا تحقيق الاستقرار وإعادة الحياة إلى طبيعتها لسكان غزة. ولا بد أن يكون أي وقف لإطلاق النار دائماً ومستداماً وأن يضمن سلامة وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ويصف قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) مبادئ صياغة مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، لافتاً إلى أن السلام الدائم لا يمكن أن يُبنى إلا على التزام دائم بالاعتراف المتبادل والتحرر من العنف والتحريض والإرهاب، وعلى حل الدولتين والبناء على الاتفاقات والالتزامات السابقة. هذا هو الهدف الذي ينبغي أن نوجه إليه جميع جهودنا، والذي تتنافى معه أفعال حماس وسياساتها الحالية.

وكمسألة إجرائية، لاحظت أن رئيس الجمعية العامة قد وزع يوم أمس مشروع قراره (A/ES-10/L.21). وأود أن أشير إلى أن مثل هذه المشاريع الرئاسية تعرض عادة باسم جميع أعضاء الأمم المتحدة بوصفها وثائق توافقية. وسأكون ممتنا لأية معلومات يمكنكم أن تقدموها لنا، سيدي، عن الخطط التي تفكر فيها الرئاسة لترتيب إجراء مشاورات لتحقيق توافق الآراء هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطمئن ممثل الولايات المتحدة بأن استفساره سيحال إلى رئيس الجمعية.

السيد منصور (تونس): لقد بلغت سطوة العدوان الإسرائيلي الغاشم ضد الشعب الفلسطيني الشقيق درجة بالغة الخطورة من خلال إمعان إسرائيل في اعتداءاتها الوحشية، واستهداف المدنيين، والبيوت السكنية، والمستشفيات، والمدارس، واستعمال الأسلحة الأكثر فتكا،

بما فيها المحرمة دوليا، مما أدى إلى سقوط الآلاف من الضحايا والمصابين، لا سيما، في صفوف الأطفال والنساء وتدمير هائل في البنية التحتية. يحصل ذلك على مرأى ومسمع من المجموعة الدولية، التي لم تتمكن، رغم كثافة الجهود المبذولة، من التوصل إلى وقف فعلي لإطلاق النار، ووضح حد لتزيف الدماء الفلسطينية.

ومنذ اندلاع هذا العدوان، توجه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بنداء عاجل إلى المجموعة الدولية لوضع حد لهذه التطورات الخطيرة، والوقف الفوري للاعتداءات، وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الشقيق، ورفع الحصار عنه. كما عبر سيادته عن إدانته الشديدة للتصعيد العسكري الإسرائيلي داخل القطاع. وقد أعربت بلادي عن عميق انشغالها وقلقها إزاء ما تشهده الأوضاع الإنسانية والمعيشية والصحية من تدهور خطير تحول إلى كارثة إنسانية جسيمة في ظل تواصل قصف الأحياء والمنشآت المدنية واستمرار الحصار وإغلاق المعابر أمام المساعدات الدولية الإنسانية والطبية. وقد وصل الأمر إلى حد استهداف إحدى مدارس (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبالأمس مستودعات الأغذية والمساعدات للوكالة في غزة، وكذلك طواقم الإغاثة وموظفي الوكالات الأممية والمنظمات الإنسانية ورجال الصحافة والإعلام، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي ولمقتضيات البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، وما أقره من حماية خاصة للنساء والأطفال.

وفي ظل الظروف القاسية والصعبة، التي يعيشها أهالي غزة، بادر الرئيس زين العابدين بن علي منذ بداية العدوان باتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة تضمانا مع الشعب الفلسطيني الشقيق. وتنبع هذه الإجراءات من اقتناع بلادي، قيادة وشعبا، بواجب وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في محنته وأزمته الحالية أو مساندته في هذه الظروف، تخفيفا لمعاناته وشدا لأزره.

ونُجدد اليوم مناشدة المجموعة الدولية وكل الأطراف والهيئات المتخصصة لمواصلة الجهود وتكثيفها من أجل احتواء الأزمة الإنسانية في غزة. فخطورة الوضع الإنساني الكارثي الذي خلّفته، ولا تزال، الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، يضع الضمير الإنساني اليوم أمام مسؤولية تاريخية تستوجب منا تحركا جماعيا حازما وعاجلا للوقف الفوري للعدوان، وتوفير الإمدادات الطبية والإنسانية وضمان وصولها بسرعة إلى الضحايا والمنكوبين.

وفي ظل إصرار إسرائيل على نهجها العدواني وتعنتها واستهتارها بالقرارات الأممية وبجميع المواثيق الدولية والإنسانية، فإن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق، بات ضروريا أكثر من أي وقت مضى، حيث يمكن أن يضمن تجنب المزيد من الخسائر البشرية واستهداف المدنيين الأبرياء. وهذا مطلب أجمعت عليه كل الأطراف، الدولية والهيئات المتخصصة، لا سيما مجلس حقوق الإنسان الدولي، الذي أكد، في قراره S-9/1 المعتمد في جنيف يوم الجمعة الماضي، على توفير حماية دولية فورية لشعب فلسطين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن تونس، التي ما فتئت تعمل على إيجاد حل سلمي عادل وشامل ودائم، وقائم على الشرعية الدولية والمبادرات التي جاءت في إطارها، تدعو الأطراف الدولية الفاعلة إلى الإسراع بوضع حد لهذا التدهور الخطير للأوضاع وما يمثله من تهديد مباشر لكل المساعي الدولية الهادفة إلى إحلال السلم والاستقرار في المنطقة. وتجدد التأكيد على أن حل الأزمات لا يتم إلا عن طريق التفاوض والحوار، بعيدا عن اللجوء إلى العنف والاعتداءات التي يذهب ضحيتها مدنيون أبرياء عاشوا لفترة طويلة تحت وطأة الاحتلال والحصار

والحرمان من ممارسة أبسط الحقوق التي تتضمنها جميع المواثيق الدولية.

السيد ليو تشن من (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يتقدم بالشكر للرئيس لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وهذا الاجتماع ضروري وجاء في الوقت المناسب. ونأمل أن يكون لهذا الاجتماع أثر إيجابي في تخفيف حدة التوترات الحالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد دخل العمل العسكري الإسرائيلي ضد غزة يومه الحادي والعشرين، وخلف أكثر من ١ ١٠٠ قتيل من سكان غزة وأكثر من ٥ ٠٠٠ جريح، بمن فيهم العديد من المدنيين والنساء والأطفال الأبرياء. وأدى التصعيد المستمر للصراع إلى تشريد عشرات الآلاف من سكان غزة، ونتج عنه دمار هائل في البنية التحتية ونقص حاد في الغذاء والمياه والوقود والمستلزمات الطبية. إن الوضع حرج. والصراع مستمر حتى هذه اللحظة. ومع كل ساعة تمضي، يقع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وفقدان الممتلكات. ويساورنا بالغ القلق إزاء التصعيد الذي لا يتوقف في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ونحن نشعر بقلق شديد لتدهور الحالة الإنسانية في غزة.

إننا ندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين. ونشعر بالصدمة والجزع إزاء الهجمات الإسرائيلية على مدرسة للأمم المتحدة وقوافل الإغاثة ومباني الأمم المتحدة. ونطالب بأن تضمن إسرائيل سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من عمال الإغاثة. ونحث إسرائيل على وقف أعمالها العسكرية فورا وسحب قواتها، وفتح جميع معابر غزة وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عراقيل.

وعلى الطرف الفلسطيني المسلح المعني أن يوقف إطلاق الصواريخ. فلا تهاون مع أي عمل ضد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وبفضل الجهود المضنية من جميع الجهات، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير. وقد بعث رسالة واضحة جدا. ودعا، بصورة خاصة، إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، وحث إسرائيل على سحب قواتها بالكامل من قطاع غزة وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عراقيل. لكن، من المؤسف أنه قد مرّ أكثر من أسبوع ولم ينفذ بعد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومن الحتمي الآن دفع جميع الأطراف لكي تنفذ بالكامل قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وأن تتوصل فورا إلى وقف لإطلاق النار للحيلولة دون وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين. ونؤيد الجهود التي تبذلها مصر والأمين العام في هذا الصدد.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما عاجلا للحالة الإنسانية الخطيرة في غزة وأن يتخذ تدابير فعّالة للتخفيف من وطأتها. ونؤيد تقييم الأمم المتحدة للحالة الإنسانية في غزة. ونناشد المجتمع الدولي أن يكثف من جهود الإغاثة ويدعم إعادة التعمير في غزة. وقدمت الحكومة الصينية بالفعل مساعدة إنسانية طارئة للسلطة الفلسطينية بمبلغ مليون دولار وسوف تواصل تقديم المساعدة بأفضل ما بوسعنا تقديمها في ضوء تطورات الحالة.

وما فتئنا دوما نعارض استخدام القوة لحل المنازعات. فالاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل غير مقبول. والمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية معقدة جدا. ولا يمكن حل الصراع بالوسائل العسكرية، ولا يمكن للوسائل العسكرية أن تساعد أيا من الجانبين. ولا نزال نقول أنه ينبغي لإسرائيل وفلسطين أن تنفذا قرارات الأمم المتحدة

ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، على ذلك الأساس تحلان منازعاتهما من خلال المفاوضات السياسية ليتسنى للدولتين، فلسطين وإسرائيل أن تعيشا معا في سلام. والصين على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي لحمل الأطراف المعنية على سلك مسار المفاوضات السياسية ليتسنى تحقيق حل سلمي وعادل ودائم للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية.

وتؤيد الصين قرار الجمعية العامة بشأن الحالة الراهنة. ونعرف أن رئيس الجمعية العامة قد صاغ مشروع قرار. ونأمل أن تتوصل جميع الأطراف المعنية إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار بحيث يُكفل أن تعتمده الجمعية العامة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ما فتئنا نشهد أحداثا مأساوية وعنفا في الشرق الأوسط، وفي قطاع غزة بالتحديد. لقد أدت هذه الحالة إلى العديد من الوفيات والتدمير والقلق، وخاصة في صفوف السكان المدنيين. والمكسيك تدين بأقوى العبارات القصف الإسرائيلي أمس لمستشفى، ومبنى كان يضم مكاتب لوسائط الإعلام، ومقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

واستجابة للازمة عبأت الأمم المتحدة من خلال العمل المصمم من جانب مجلس الأمن، وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير، قد اضطلع بمسؤولياته على الوجه الأكمل وأرسى دعائم العمل الأساسي لوقف الأعمال القتالية والعودة إلى طريق السلام. وفي الوقت نفسه هناك العديد من المبادرات الدبلوماسية التي يجري اتخاذها بهدف إنهاء العنف والتمكين من وصول المساعدة الإنسانية إلى غزة.

ولهذا السبب تفاجئنا بعقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة. أما وقد انعقدت هذه الدورة، فإن هذه الجلسات توفر فرصة جديدة لجميع البلدان للإعراب عن مواقفها الرسمية فيما يتعلق بهذه الحالة الخطيرة. وموقف المكسيك بوصفها عضوا في مجلس الأمن معروف جيدا.

إن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ينص على الشروط اللازمة لإحراز وقف دائم لإطلاق النار للتمكين من الوصول غير المعاق للمساعدة الإنسانية من خلال إنشاء ممرات لدخول هذه المساعدة. وبالنسبة لتحديد الحوار بوصفه الحل الوحيد الممكن للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن الجوهري امتثال جميع الأطراف المعنية للجهود الدبلوماسية لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك إنهاء الموت والدمار في قطاع غزة ووقف إطلاق الصواريخ من جانب حماس على إسرائيل الذي ألحق أضرارا بالسكان المدنيين.

في ١٣ كانون الثاني/يناير شرع الأمين بتأييد إجماعي من مجلس الأمن في رحلة هامة إلى المنطقة ليشرع في اتصالات مباشرة مع رؤساء الدول أو الحكومات المعنية في الجهود الدبلوماسية الجارية والهادفة إلى تعزيز التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وعودة الهدوء والسلم للمنطقة.

لهذه الأسباب جميعها، تعتقد المكسيك أنه ينبغي للجمعية العامة أن تؤيد الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وكذلك الإجراءات التي اتخذها الأمين العام في ذلك السياق. وينبغي حض إسرائيل وحماس على إنهاء أعمالهما القتالية.

إن المكسيك تأمل من هذه الجلسات أن يكون بوسعنا التوصل إلى قرار جدير بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على الاستجابة لطلب بلدي وحركة عدم الانحياز لاستئناف هذه الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة بالنظر إلى الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط وعدم امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). منذ أكثر من ستين عاما شارك بلدي في إنشاء الأمم المتحدة بهدف صون السلم والأمن الدوليين ومنع وإزالة تهديدات انتهاكات السلم أو انتهاكه، وإيجاد حلول دائمة للصراعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي. وهذه الفكرة متجسدة الآن في المادة ٤١٦ من دستور إكوادور الجديد الذي يشجع على التماس الحلول السلمية للمنازعات والصراعات الدولية ويرفض بحزم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بوصفها آلية لحل الصراعات.

ومن سوء الطالع أنه على الرغم من أن إسرائيل دولة عضو في هذه المنظمة وهي من بين الأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، فإنها تؤثر العمل العسكري على الحوار والحل السلمي للصراع. وبذلك تنتهك انتهاكا صارخا المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي. إن المجتمع الدولي الممثل في هذه المنظمة لا يمكنه إلا أن يرفع صوته احتجاجا وإدانة لإسرائيل على هجومها العسكري الذي قامت به قبل ٢١ يوما في فلسطين المحتلة، وفي قطاع غزة بوجه الخصوص، الأمر الذي أدى إلى موت أكثر من ألف فلسطيني الأغلبية منهم من المدنيين، بما فيهم ٢٨٠ طفلا وأدى إلى جرح أكثر من ٤٠٠ شخص. إن عجرفة المعتدي تضمنت الهجوم على المستشفيات والمقابر، ناهيكم عن الهجوم على مرافق الأمم المتحدة ومبان مثل المدارس، مما نجم عن ذلك إزهاق حياة أكثر من أربعين طفلا، وعلى قوافل المساعدة الإنسانية. وأخيرا، وبالأمس الهجوم على مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، وبذلك عزلت نفسها عن المجتمع الدولي برمته والمبادئ التي تمثلها هذه المنظمة.

إن إكوادور حكومة وشعبا تعرب مرة أخرى عن تضامنها مع جميع الضحايا الأبرياء للعدوان الإسرائيلي غير المتناسب، وتكرر قلقها العميق إزاء الأزمة الإنسانية في المنطقة نتيجة الإغلاق الغاشم للمعابر الحدودية من والى قطاع غزة مما يعرقل وصول المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء وإيصال الوقود والكهرباء بصورة اعتيادية.

وفي هذا السياق، يؤيد بلدي البيان الذي أصدرته حركة عدم الانحياز في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويدعو هذا البيان إلى الامتثال الفوري لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وبخاصة فيما يتعلق بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار الذي يحظى بالاحترام التام ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة. كما يدعو البيان إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية العاجلة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك فتح المعابر الحدودية مع غزة بشكل دائم وكفالة وصول المساعدة الإنسانية والإمدادات الأساسية الأخرى دون عراقيل.

كذلك تعيد إكوادور تأكيد تأييدها الكامل للقرار الذي اتخذه مؤخرا مجلس حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة تلك الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة المحتل. ويدعو ذلك القرار الأطراف المعنية إلى احترام أحكام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما أنه يدعو إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واتخاذ تدابير دولية عاجلة لوضع حد للانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

بإمكاننا أن نمكث طويلا في مناقشة التفسير القانوني للمادتين ١١ و ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقتين بصلاحيات الجمعية العامة في إصدار قرارات أو توصيات بشأن الحالات التي قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. غير أن العالم ينتظر من منظمتنا ما هو أكثر من ذلك بكثير. ولذلك يناشد وفد بلادي جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، كل واحدة في حدود صلاحياتها، أن تمتثل لأحد أهم الأهداف التي من أجلها أنشئت تلك الهيئات، ألا وهو احترام النفس البشرية وأن تعمل على إنفاذه.

ولهذا يعتقد بلدي أن على الجمعية العامة أن تقول رأيها اليوم بحزم وقوة. ولهذا أيضا تعرب إكوادور عن استعدادها لتأييد إصدار قرار يؤدي إلى التنفيذ الفعلي لوقف إطلاق النار في قطاع غزة والاهتمام العاجل بالأزمة الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني في تلك المنطقة نتيجة الهجوم العسكري الذي تقوم به إسرائيل منذ ٢٠ يوما، وإجراء تحقيق متعمق في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد السكان المدنيين في غزة ومحاكمة المسؤولين عنها ومعاقبتهم.

إن أي تسوية شاملة هدفها تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على الاحترام المطلق للقانون الدولي، وعن طريق الالتزام الدائم بعدم الاعتداء على الآخرين، والاعتراف بهم والذي يشمل انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

ولهذا السبب، يتحتم على الجمعية العامة ومجلس الأمن وجميع الهيئات الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة أن تمارس الضغوط اللازمة لكفالة الامتثال لكل القرارات والمقررات التي صدرت طيلة العقود الماضية بشأن المسألة الفلسطينية بحيث تحقق للشعب الفلسطيني التنمية حاضرا ومستقبلا.

إن قرارا يصدر عن الجمعية اليوم بالدعوة إلى التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) من شأنه أن يشكل خطوة هامة نحو التأثير على المجتمع الدولي والجهود الدبلوماسية الأخرى الراهنة لوضع حد على وجه السرعة للرعب والمأساة الإنسانية السائدين في غزة منذ ٢١ يوما الآن.

ويتوقع الرأي العام العالمي استجابة قوية من منظمتنا هذه، وبلدي على استعداد للتعاون في القيام بأي مبادرة في ذلك الاتجاه وتقديم الدعم لها.

السيد سيليس ألبارادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): يعاني الشعب الفلسطيني الأمرين تحت وطأة هذا العدوان الإجرامي. إن محرقة جديدة تحدث أمام أبصار المجتمع الدولي المندهشة. وبالنظر لهذه الأعمال الإجرامية، تطالب حكومة بوليفيا بالتنفيذ والانصياع الكاملين لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من الدولة الفلسطينية ذات السيادة والتي لا تزال ترزح تحت الاحتلال الأجنبي في تجاهل تام للقرار ١٨١ (د-٢) الصادر عام ١٩٤٧.

وتناشد حكومتي إسرائيل أن تضع حدا للمجزرة التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني وأن تتخذ ما يلزم من التدابير لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وذلك من خلال فتح المعابر الحدودية وتنفيذ شروط وأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، مع كفالة وصول المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والطبية دون عراقيل إلى تلك المنطقة.

وتأسف بوليفيا أيما أسف أن ترى اليوم أشكالا جديدة من العدوان تمارس بدلا من أن ترى تنفيذ العديد من قرارات الجمعية ومجلس الأمن الداعية إلى الانسحاب الإسرائيلي من فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى. وعوضا

عن المساهمة في تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة، ينتج عن كل ذلك استمرار، بل وتفاقم، التصعيد لحالة العنف الدائم مما يقوض جهود الشعب الفلسطيني لكي يقرر مصيره.

لا يمكن لبوليفيا أن تقف موقف المتفرج أمام هذا الوضع. ولا يكفي أن نعرب عن أسفنا لعدم امتثال دولة عضو في الأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن واستمرارها في ارتكاب المجازر وانتهاك حقوق الإنسان في غزة. لذلك قررت بوليفيا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل حتى تبعث برسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن لإسرائيل التمادي في تجاهل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، هذه المنظمة التي تعتبر نفسها أحد أعضائها. إننا إذا لم نحرك ساكنا لضمان الامتثال لتلك القرارات سنكون شركاء في تلك الممارسات وفي انهيار الأمم المتحدة.

إن ما تفعله إسرائيل لا يجب أن يمر دون عقاب، وقد آن الأوان لاتخاذ تدابير أكثر شدة لوضع حد لهذه الحالة التي لا توفيها الكلمات حقها من الوصف. ومن هذا المنطلق ترى بوليفيا أن على مجلس الأمن واجب إصدار قرار تُقدم بموجبه السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن هذه المجزرة إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات فاضحة للحقوق الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب اتخاذ التدابير الكفيلة بمعاقبة المسؤولين عن الأعمال العسكرية الموجهة ضد مكاتب الأمم المتحدة في غزة.

تتوقف تسوية مشكلة فلسطين على الاستعادة غير المشروطة لجميع الأراضي المحتلة. ويجب أن لا تخضع للضغوط التي تفرضها الدولة المعتدية. إن حكومة إسرائيل مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الجرائم المرتكبة ضد مواطنيها أنفسهم منذ بدء هذا الغزو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. لقد انتخب الشعب الفلسطيني حكومته عن طريق انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية، ممارسا بذلك حقه السيادي في انتخاب ممثليه. وثمة بلدان بعينها تتحمل المسؤولية لإنكارها شرعية تلك العملية الانتخابية وصلاحيتها، ولو كانت اعترفت بتلك الشرعية والصلاحية لكان الحوار والتفاوض بكل أشكالهما أمرا متاحا اليوم.

ترحب بوليفيا بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأمين العام ورئيس الجمعية العامة وقادة عاليون آخرون وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تعرب بوليفيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

يجب أن لا نكتفي بالبيانات التي تحلل الوضع وتصدر الإدانات. بل على مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لإرغام إسرائيل على الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما أن الجمعية العامة، بفعل عامل الوقت والحالة نفسها، مطالبة باتخاذ قرار اليوم. إن مشروع القرار المقدم من الرئيس يعبر دون أي لبس عن الرغبة الواضحة لدى المجتمع الدولي في وضع حد لهذا العدوان الذي أصبح بقعة تلطخ تاريخ القرن الحادي والعشرين. إن مستقبل شعب بأكمله يتوقف على التحرك الذي سنقوم به، كما يتوقف على التنفيذ الفعلي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفوق كل ذلك الوجود الحقيقي والفعال للأمم المتحدة – بعيدا عن مجرد الخطب الرنانة.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بهذه المناقشة في الجمعية العامة، التي تتسق تماما مع ولاية هذه الهيئة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومع ممارسة الجمعية العامة وفقا للقرار ٣٧٧ (د-٥)، المعنون ”الاتحاد من أجل السلام“. وفي الوقت ذاته، نأسف على أنه لم يتم

تقديم توضيح كامل للأساس القانوني لهذه الدورة في البداية، كما كان ينبغي أن يحدث.

وفي الواقع، فإن الوضع المثير في غزة يتطلب الاهتمام الكامل من جانب هذه الجمعية. فالعنف الجاري قد أدى إلى وقوع عدد كبير للغاية من الضحايا المدنيين، الكثيرون منهم أطفال، واتسم بازدراء المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين، والتي يبدو أن الكثير منها نتج عن عدم احترام أحكام اتفاقيات جنيف ومبدأ التناسب.

إننا نشعر بالجزع الشديد أيضا إزاء الهجمات التي وقعت على مدرسة الأمم المتحدة في جبالية ومقر وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) واستهداف قوافل المساعدة الإنسانية، وكل ذلك هو انتهاك للقانون الدولي، ويتم على حساب السكان المدنيين.

إننا نؤيد بالكامل قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه المجلس قبل ما يزيد على أسبوع، ونضم صوتنا إلى من يدعون إلى تنفيذه كاملا. يجب تنفيذ هذا القرار الملزم قانونا على الفور وبشكل كامل من جانب أطراف الصراع. إن وقف إطلاق النار الدائم يمثل خطوة أولى وشرطا مسبقا لحل سياسي مستدام. ولذلك، يجب وقف جميع الأنشطة العسكرية. ويجب وضع حد فوري لإطلاق الصواريخ من جانب حماس، وكذلك وقف الأعمال العسكرية من جانب إسرائيل. فمن الواضح أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع، ولذا نرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية، بما في ذلك المهمة التي قام بها الأمين العام، والذي نشيد بالتزامه الشخصي.

إن التدهور الشديد في الوضع الإنساني في غزة يبعث على الجزع. وقد ظلت ليختنشتاين خلال السنوات الماضية مانحا للأونروا بانتظام، وستقرر حكومتنا في أوائل الأسبوع القادم تقديم مساهمة إضافية نظرا للحالة الملحة. ولكن المشكلة ليست في الموارد. إنها مشكلة وصول، كما هو الوضع للأسف في حالات أخرى. ونود التذكير بأن تيسير العمليات الإنسانية هو واجب يلزم جميع أطراف هذا الصراع بموجب القانون الدولي. ولذا يجب إتاحة العبور الآمن والفوري وبلا عوائق لإيصال المعونة الإنسانية. وبعد أسابيع من الصراع المحتدم والعنف الواسع النطاق في منطقة ذات أكبر كثافة سكانية في العالم، أصبحت الاحتياجات الإنسانية عاجلة وكثيرة، وتتراوح من إيصال الأدوية والإمدادات الأساسية الأخرى إلى إخلاء الجرحى. يجب فورا تلبية هذه الاحتياجات وبدعم من الأطراف. كما يحدونا الأمل ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني، التي يبدو أنها ارتُكبت خلال الصراع.

إن هذه الدورة سوف تحقق هدفا ذا مغزى إذا ما انتهت إلى اتخاذ قرار يدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ويزيد الضغط السياسي في هذا الصدد. وهذا هو الوقت المناسب الذي يجب أن تقف فيه الجمعية العامة موقفا موحدا، وأن توجه رسالة لا لبس فيها بأن العنف في غزة لا يمكن قبوله ويجب أن يتوقف فورا. وعليه، يحدونا الأمل أن يلقى النص الذي ستتمخض عنه هذه الدورة أقوى دعم سياسي، وأكبر عدد ممكن من المؤيدين في الجمعية العامة.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر رئيس الجمعية العامة على البيان الهام والذي جاء في وقته المناسب، الذي أدلى به أمس. وباكستان تؤيد عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة نظرا للأزمة الحادة والوضع المفجع في غزة. وفي حين أن مجلس الأمن لم يتمكن من تحمل مسؤولياته، كان على الجمعية العامة أن تتقدم لأداء دورها المناسب بموجب الميثاق. وهذا الاجتماع يؤكد أيضا

من جديد على الواجب الدائم للأمم المتحدة إزاء القضية الفلسطينية.

على مدار الـ ٢١ يوما الماضية شهد المجتمع الدولي بكل الهلع والذهول الأحداث المتتالية لمأساة وكارثة إنسانيتين لا يمكن تخيلهما بسبب حملة الإرهاب المستمرة والجرائم المشينة التي تقوم بها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد ١,٥ مليون من الفلسطينيين المحتجزين في غزة. وقد تحدث إسرائيل بشكل سافر الدعوات من كل أنحاء العالم لوقف الأعمال العدائية فورا، ورفع الحصار عن غزة، وتوفير المساعدات الإنسانية دون عوائق. وفي ظل الإفلات الكامل من العقاب، انتهكت إسرائيل بشكل صارخ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وقد أخفق مجلس الأمن من جانبه، مرة أخرى، في تحمل مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. فقد فشل في التصرف السريع والحازم لوقف العدوان وحماية المدنيين الأبرياء في غزة. وظل المجلس يتقاعس، بينما صعَّدت الدولة القائمة بالاحتلال حملة القتل المستعرة في غزة. وبعد تأخر وتردد، وفي ظل الضغط الدولي الهائل، وأمام تزايد عدد القتلى المدنيين، اتخذ مجلس الأمن، في ٨ كانون الثاني/يناير، القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ومع أنه ليس قرارا مرضيا ومنصفا تماما، إلا أنه بعث الأمل في وقف إطلاق النار. والمجتمع الدولي، بما في ذلك الوفد الوزاري العربي الرفيع المستوى، توقع بإخلاص أن يتوقف العنف بعد ذلك. ومما يدعو إلى الأسف، ولكنه متسق مع سجل المجلس، فقد خيب الآمال مرة أخرى. لقد فشل فشلا ذريعا. وفي حقيقة الأمر، لم يحاول حتى إنفاذ الامتثال لقراره، والذي تحول إلى مهزلة. وفي هذه الأثناء تستمر المجزرة في غزة أمام سمع المجلس وبصره. وفي الواقع، أبقى المجلس الحالة قيد نظره، أيا كان معنى ذلك.

وفي ظل هذه الظروف، يواجه المجتمع الدولي هذا السؤال الخطير: هل يستطيع أن يتحمل الانتظار يوما آخر بينما يتعرض المدنيون الأبرياء، النساء والأطفال، للقتل والتشويه والوحشية والإرهاب على أيدي آلة الحرب الإسرائيلية؟ الجواب هو كلا. فالصمت والشلل إزاء وضع كهذا مرادف للتواطؤ في الجرائم وأعمال القتل المستمرة في غزة.

إن باكستان تقف موقف التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني الذي نتقاسم معه آلامه ومعاناته ونتفهمها تماما في هذه الفترة العصيبة. وقد عبر الشعب الباكستاني عن مشاعر التعاطف والدعم لسكان غزة وللقضية الفلسطينية بكل الوسائل، المظاهرات السلمية، والبيانات من رئيس بلدنا ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، واتخاذ قرار بالإجماع في الجمعية الوطنية لباكستان في ١٢ كانون الثاني/يناير، والجهود الدبلوماسية الأخرى في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة.

إننا نضم صوتنا إلى سائر المجتمع الدولي في إدانة العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، الذي يشكل في الواقع حلقة من سياسة العدوان ضد الشعب الفلسطيني المستمر منذ عقود واحتلال الأراضي الفلسطينية. إننا ندعم المطالبة الجماعية بوقف هذا العدوان وقفا فوريا وكاملا ومعالجة أسبابه ونتائجه بطريقة عادلة.

إن العمل العادل لا ينبع إلا من الفهم العادل والموضوعي للحالة ولمنشأ المشكلة. وفي هذا السياق نود أن نؤكد من جديد وأن نسلط الضوء على الأمور التالية.

أولا، يتعين التذكير بأن السكان المحاصرين في غزة هم أغلبيتهم فلسطينيون جردوا أصلا من أملاكهم وطردوا من منازلهم على أيدي الاحتلال الإسرائيلي.

ثانيا، في ظل الاحتلال الذي استمر عقودا عانى الفلسطينيون من أسوأ أنواع انتهاكات حقوق الإنسان والعقوبات الجماعية، والتي فاقمها أكثر الحصار الشائن الذي تفرضه الدولة القائمة بالاحتلال على غزة.

ثالثا، إن إطلاق الصواريخ ما هو إلا جانب واحد من جوانب الإحباط الذي تعبر عنه شريحة من هؤلاء السكان المضطهدين والمحرومين. ولقد دعونا إلى وضع حد لإطلاق تلك الصواريخ، التي لا تخدم القضية الفلسطينية بأية حال. ومع ذلك، فإن محاولات تبرير القوة الطاغية والرد الواسع النطاق وغير المتكافئ من جانب إسرائيل على تلك الصواريخ هي محاولات في غير محلها وغير عادلة. هذا إلى جانب أن إسرائيل هي أول من انتهك الاتفاق المؤقت لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر قبل نهاية مدة الاتفاق. والحقيقة أن رفض إسرائيل رفع الحصار شكل انتهاكا يوميا ومستمرا للهدنة.

رابعا، لا يمكن السماح لمحاولات ومناورات الدولة القائمة بالاحتلال طمس السبب الجذري وأصول الصراع، وهي الاحتلال، وانتهاك حقوق الإنسان، والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وإنكار حقه في تقرير المصير.

إن الحقائق والأرقام التي يبلغ عنها من غزة تزلزل الأرض. لقد استشهد أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني؛ ولم يعد في غزة مكان لدفن الموتى. وجرح أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص؛ ولا سبيل هناك لمعالجتهم. فالمستشفيات لا تنقصها المستلزمات الطبية فحسب، بل أصبحت نفسها أهدافا. ويتعرض عمال الإنقاذ والإغاثة للهجمات. وحوالي ٤٠ في المائة من الضحايا أطفال ونساء. لقد ذهل المجتمع الدولي من صور الأطفال الموتى والجرحى التي تنفطر لها القلوب والمروعة. والأحياء يفتقرون إلى الطعام والمستلزمات الأساسية؛ وهناك آلاف المشردين، بدون مأوى، يعيشون في البرد والظلام. إنهم مشردون، ولكن داخل السجن. ولا مكان للنجاة.

أما حجم الدمار، ولا سيما الذي استهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، فهو دمار هائل. ولم يسلم منه لا حجر ولا بشر. ومن المفارقة أن الذين أعفوا أنفسهم من مسؤولية منع هذا الدمار يتكلمون الآن عن إعادة الإعمار. لقد انتهكت في هذا الصراع الدائر اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحرم فرض الجزاءات الجماعية أو إنزال العقاب الجماعي بحق السكان المدنيين، وانتهكت أيضا المبادئ الرئيسية الثلاثة للقانون الإنساني الدولي – وهي التناسب والتمييز والحيطة.

وكأن الأمور لم تكن سيئة بما فيه الكفاية أصلا، هناك الآن تقارير عن استعمال الفسفور الأبيض. واستعمال هذا العنصر، بغض النظر عن أهدافه، يضيف إلى هذه المأساة طبقة أخرى من القسوة. وإلى جانب ذلك، ما الذي يمكن أن يزيد من سخط المجتمع الدولي وهذه الهيئة أكثر من حقيقة أنه في اليوم الذي زار فيه الأمين العام إسرائيل، اخترقت القذائف الإسرائيلية المباني التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونحن على ثقة بأن هذه المفارقة المريرة لا تخفى على المجتمع الدولي.

إن الأزمة في غزة تتطلب استجابة عاجلة وجماعية وفعالة من المجتمع الدولي. وإذا لا يُسمح لمجلس الأمن بالتصرف، فعلى هذه الجمعية أن تضطلع بالمسؤولية. وإن، الجمعية العامة عندما توصي باتخاذ إجراءات، يتعين عليها أن تسلم بالإدانة الدولية للحالة في غزة. وينبغي أن تميز بين الجلاّد والضحية. ويمكن لها أن تستغل الدعم العالمي لوقف إطلاق النار الفوري الذي يحظى بالاحترام الكامل وأن تضع

هذا الثقل وراء دعوتها. وعليها أن ترغم إسرائيل على الوقف الفوري لعدوانها ورفع الحصار بشكل تام عن قطاع غزة. وبإمكانها أن توصي بإنشاء آلية ملائمة لضمان حماية السكان المدنيين ومراقبة وقف إطلاق النار في غزة. وعليها أن تطالب بالوصول السلس والآمن وتهيئة الظروف المؤاتية للعمل الإنساني. وعليها أيضا أن تطلب إلى جميع الأطراف احترام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والامتثال لهما امتثالا تاما. وعليها أن تكون واضحة بأن جميع انتهاكات هذه الالتزامات سيحاسب عليها. وبإمكانها أن تعرب عن تأييدها للجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام والشركاء على الصعيد الإقليمي والدولي بهدف ضمان السلام. وبصورة أكثر تحديدا، بإمكان الجمعية العامة أن تؤيد القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية، وكذلك القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي اعتمده مجلس الأمن، وأن تدعو إلى تنفيذ هذين القرارين.

ثمة حاجة إلى التصرف بصورة عاجلة. فمن شأن الفشل في إيقاف العدوان الإسرائيلي أن يكرس دائرة العنف، وأن يغذي اليأس والغضب وأن يؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة. وربما يكون البعض غير مدركين للنتائج إدراكا تاما؛ فعملية السلام قد تكون أكبر الضحايا. لذلك فإن ما يتعرض للخطر هو أهداف المجتمع الدولي المشتركة في سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية. ونعتقد أن الخيار واضح. فالحل لا يكمن في استعمال القوة، التي انكشف عقمها مرارا وتكرارا، بل في الحوار والمفاوضات. ويتعين على إسرائيل إظهار صدقها ورغبتها في السلام؛ فأعمالها تثبت عكس ذلك.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على دعم باكستان الثابت والتام لإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطين المستقلة المتمتعة بمقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشريف عاصمة لها.

السيدة غيتهاوس (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر أستراليا بانزعاج بالغ إزاء العنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وتؤيد أستراليا بقوة الدعوة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل. ونؤيد اعتراف القرار بالحاجة إلى معالجة تهريب الأسلحة وإلى فتح المعابر. ونؤيد أيضا دعوة القرار إلى تقديم المساعدة الإنسانية وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء قطاع غزة، وجميع الجهود المبذولة لتحسين حالة المدنيين.

وفي هذا الوقت الحرج، نعتقد أنه ينبغي أن يكون تركيز جميع الحاضرين منا في هذه الدورة على ضرورة تأييد الجهود الدبلوماسية المبذولة لتنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتجري مفاوضات جادة ومكثفة. ونرحب بالاقتراح المصري – الفرنسي لوقف إطلاق النار، وبالدور الهام الذي تقوم به مصر في استضافة المحادثات، وكذلك الجهود التي يبذلها الآخرون، بما فيهم الأمين العام بان كي – مون.

لا بد من إيجاد حل لوضع حد لهجمات حماس الصاروخية ضد إسرائيل، التي أدت إلى الأزمة الحالية والتي ندينها. وعلى حماس أن توقف أيضا تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. لقد أظهر هذا الصراع مرة أخرى الحاجة الحيوية إلى إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائم على وجود دولتين. وما زالت أستراليا ملتزمة بقوة بذلك الهدف.

ويساور أستراليا بالغ القلق إزاء هذا الصراع المأساوي الذي يلحق بالمدنيين ضررا كبيرا. ويتعين على جميع الأطراف تفادي الأعمال التي يمكن أن تسبب أو تزيد من معاناة لا داعي لها للمدنيين الأبرياء. وتدين أستراليا أية أعمال تتعمد حماس القيام بها لتعريض حياة المدنيين للخطر.

ونطلب من إسرائيل أن تقوم بكل ما في وسعها لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وعمال المساعدة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تفي إسرائيل بالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي تجاه شعب قطاع غزة وأن تضمن حصولهم على السلع الأساسية والغذاء والمستلزمات الطبية والمساعدة الإنسانية. ونشيد ونرحب بإعلان إسرائيل فترات من الهدوء لإيصال المساعدة الإنسانية، ونشجع إسرائيل على القيام بكل ما في وسعها لتحسين وصول المساعدة الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية.

في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلنت أستراليا التزاما فوريا بتقديم ٥ ملايين دولار في شكل مساعدة إضافية لشعب قطاع غزة، لتقديم المساعدات الغذائية والمستلزمات الطبية بصورة عاجلة، فضلا عن المساعدة النقدية للأسر المتضررة من الصراع. ويأتي هذا إضافة إلى مضاعفة أستراليا مساعدتها إلى الشعب الفلسطيني التي وصلت في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٥ مليون دولار. ونحن على استعداد للنظر في تقديم المزيد من المساعدة.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع للجمعية العامة لتناول الصراع في غزة ولإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للإعراب عن وجهات نظرها ولتدعيم صرح السلام الهش والدفاع عن قيم الأمم المتحدة، على نحو ما أكد عليه الرئيس ديسكوتو بروكمان في بيانه الافتتاحي.

إن شعب غزة، منذ أكثر من ٢٠ يوما وحتى الآن يعيش في جحيم على الأرض. غزة تحترق، الناس العاديون يموتون كل يوم تحت القنابل. ويجري تدمير غزة أمام أعين العالم برمته، وما زالت مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها – التي ينبغي أن توفر الملاذ من هذه الهجمة بالنار والحديد – حبرا على ورق. وإن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اعتمد قبل أكثر من أسبوع، لم ينفذ بعد ولم يساعد بأية حال من الأحوال شعب غزة، الذي يسعى إلى الفرار لكنه لا يجد مكانا يحتمي فيه.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي هذه الظروف – التي تقض المضجع، والتي أثارت الذهول والاستهجان في جميع أنحاء العالم، وجعلتنا نخشى ردود فعل حمقاء ودون كابح في أماكن أخرى من العالم – يطالب الرأس الأخضر، شأنه شأن الدول الأعضاء الأخرى، بوقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل وبوضع حد لجميع الأعمال القتالية والهجمات العسكرية كي يتمكن المجتمع الدولي، بصورة فعالة وسريعة، من معالجة الأزمة الإنسانية المتزايدة التي طال أمدها في تلك المنطقة والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المدنيين الذي هم في أمس الحاجة إليها.

إن سكان غزة يجدون أنفسهم محاصرين بلا غذاء أو مأوى أو مساعدة أو ملاذ. ولا بد من أن ننهي الحصار المفروض على هذا الإقليم ونكفل أن يدرك الطرفان ما لاحترام القانون الإنساني الدولي من ضرورة عاجلة، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ويجب علينا أن ننقذ الأرواح، ولكن يجب علينا أيضا أن نؤمّن المستقبل.

ومن المهم تماما للسكان الفلسطينيين في غزة وللإبقاء على أي أمل للسلام في هذه المنطقة دون الإقليمية أن نكسر حلقة العنف المفرغة التي لا تساعد مطلقا على التصدي للأسباب الجذرية الفاصلة بين الكيانات السياسية والشعوب في المنطقة، بل ما انفكت في الواقع تعمّق الخلافات وتزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بإيجاد الحل الدائم المرغوب. ويبدو أن الأحداث الحالية ناجمة عن اقتران العنيف بين منطقي الكراهية والقوة. فطالما نشأت الحالات المأساوية والقاسية

لتؤجج نيران الكراهية وتزيد اليأس وتقوض الثقة وتخنق كل أمل. أضف إلى ذلك أن خشية الآخر والهواجس بشأن المستقبل تتيحان للمصالح التي لا سبيل إلى التوفيق بين أفكارها وأهدافها أن تعزز التسلح الإقليمي والطابع العسكري المحموم ونزعات الترويج للحرب، وهي أجدر بالشجب لارتباطها الآن على ما يبدو باعتبارات الحملات الانتخابية والمناورات السياسية.

إن الأحداث تتكشف الآن ويبدو كأن اللجوء للعنف والتحريض على الصراع المسلح يكفيان في ذاتهما لتبرير الوصول إلى السلطة. ويجب أن يدفعنا قتل الأطفال المحاصرين في سجن غزة المفتوح، وتعريض المجتمعات السكانية للصدمات، والسياسات التي ترقى لمرتبة العقاب الجماعي، إلى مواصلة العمل معا دونما لجوء إلى الخطب العقيمة والمأثورات الإعلامية من أجل إيجاد حلول طويلة الأمد تأتي بالسلام وتضمن بقاء الشعب الفلسطيني.

ونؤيد جميع الجهود الجاري بذلها للوساطة، لا سيما التي تبذلها مصر، والتي تبذَل لإنهاء القتال، لا سيما التي يبذلها حاليا الأمين العام. ونعرب عن أملنا في أن تكلل هذه الجهود جميعا بالنجاح وتتيح لنا أن نعود إلى الحديث عن السلام في الشرق الأوسط. ونحن نعتقد بقوة ونصرّ دائما على أن العنف واللجوء للسلاح لا يمكن إلا أن يزيدا الحالة تعقيدا ولا يمكن أبدا أن يؤديا إلى سلام مستدام في المنطقة.

ولا تنسجم الهجمات الوحشية والدموية الحالية على شعب غزة مع رؤيتنا لمستقبل تلك المنطقة ولا مع مصالح شعوبها في الأجل الطويل. فبدلا من تعزيز التقارب الضروري بين الاتجاهات، أو تشجيع تدابير بناء الثقة، أو إرساء الأسس للتعاون الدائم من أجل تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للدول المجاورة، تؤجج هذه الحرب الجديدة الأطماع العسكرية وتزيد الخلافات بين المجتمعات وتضفي قوة جديدة على من يتحركون في عكس اتجاه التاريخ وتساعد على إغراق هذه المنطقة الشهيدة في حالة من الحرب، وتصرف المجتمع الدولي عن أفضل مقاصده وتقوض جهوده.

ولأن الخيار العسكري يؤدي دائما إلى الفشل، يجب علينا أن نعمل من أجل السلام. لذلك يواصل بلدي بقوة وإصرار دعمه التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وبيان أنابوليس المشترك وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

ورغم وجود ما يبرر كثيرا ما أعرب عنه من السخط في هذه المناقشة، وحتى في الظروف الأليمة الراهنة، يجب ألاّ ننسى أن علينا أن نواصل السعي من أجل الحوار والتفاوض والسلام في المستقبل في أرض لا بد أن ترى يوما ما أبناءها وبناتها يعملون معا ويتزاوجون فيما بينهم، وقد تخلصوا من عبء الماضي ومن الخلافات التي تباعد اليوم ما بين آبائهم وتعذبهم. ويجب علينا معشر الدبلوماسيين بصفة خاصة ألا ننتقص من هذا المستقبل على أي نحو.

السيد غالفيز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): الحالة الراهنة في غزة غير مستدامة تماما ولا يمكن قبولها مطلقا. لقد تدهورت تدهورا كبيرا منذ أحداث الأمس، التي تم فيها قصف منشآت الأمم المتحدة هناك. وليس لهذه الهجمات ما يبررها وهي تستحق الإدانة الكاملة، وخاصة بالنظر إلى حدوثها بينما كان الأمين العام يزور المنطقة في محاولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وتعرب شيلي عن عميق أسفها لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة في الأراضي الفلسطينية ولإطلاق الصواريخ من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل. وتؤيد شيلي، كما فعلت دائما، الجهود المبذولة لإقامة سلام دائم ومستقر وعادل بين جميع الأطراف، مع التشديد الخاص بطبيعة الحال على احترام ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومنذ ستة أيام فقط، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يدعو فيه إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. وشيلي من جانبها تدعو الأطراف المعنية إلى احترام أحكام هذا القرار ووضع حد فوري للأعمال القتالية.والقرار أداة متعددة الأطراف مشروعة وفعالة لإنهاء الأعمال القتالية، وإعادة تنشيط عملية السلام، والسماح بتهيئة بيئة إقليمية آمنة ومستقرة.

ونهيب بإسرائيل أيضا أن تمتثل على الفور للقرار S-9/1 الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة الانتهاكات التي تعزى إلى الهجمات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة المحتل. وتعرب شيلي عن تأييدها لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق، على النحو الوارد في القرار، للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في هذا الإقليم. وتؤكد شيلي مجددا كذلك ضرورة التمسك بمعايير القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي بصفة خاصة، وتطالب باحترام كرامة المدنيين الأبرياء وحقوقهم. وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية على الفور إلى قطاع غزة.

وقد أخذت شيلي تاريخيا على الدوام بنهج متوازن إزاء الصراع في الشرق الأوسط، يستند إلى القانون الدولي والعدالة وفوق كل شيء كرامة الإنسان. ونؤكد مجددا موقفنا من أن على الطرفين البدء في عملية مفاوضات تؤدي إلى سلام كريم وشامل وحاسم يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تؤكد شيلي من جديد تأييدها لإنشاء دولة فلسطينية ولحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة، على النحو الوارد في مختلف قرارات الأمم المتحدة.

وقد أسهمت شيلي أيضا في إيجاد حل سلمي في المنطقة باستضافتها في كانون الأول/ديسمبر اجتماعا إقليميا لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، قامت بتنظيمه لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وشارك في الاجتماع أفراد من المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني. وأحبط مجيء القصف في شهر كانون الأول/ديسمبر، الذي ما زال مستمرا حتى اليوم، تلك الجهود.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للعمل الهام الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وما يعلقه من قيمة كبرى عليه وعلى التفاني الرائع من جانب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تحت ظروف ميدانية شاقة. وقدمت حكومة شيلي بالفعل مساهمة نقدية تهدف إلى التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية وأرسلتها من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأكرر التزام بلدي نحو مواصلة تقديم المساعدة لمعالجة الأزمة الخطيرة التي يشهدها حاليا السكان في غزة.

السيد خليل (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للنظر في الحالة الطارئة والخطيرة التي تتبدى في قطاع غزة. ونعتقد أن عقد هذه الدورة جاء في أوانه ومناسب حيث يتصاعد في غزة العنف وسفك الدماء، مما قد تكون لذلك عواقب وخيمة، ليس

بالنسبة للمنطقة فحسب، بل أيضا بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.

وقد تابعت ملديف بقلق عميق التطورات الأخيرة في قطاع غزة وفي الأراضي المحتلة. ونشعر بالجزع والغضب جراء الأعمال الوحشية والمخزية التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين العُزل من الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال. وتدين ملديف بشدة القوة العسكرية غير المتناسبة والمفرطة التي تمارسها إسرائيل على السكان المدنيين في غزة والتي ما انفكت تودي بحياة المئات من الفلسطينيين الأبرياء وجرح الآلاف منهم وتدمير الممتلكات على مدى ٢١ يوما من العنف.

إن الأزمة الإنسانية الخطيرة التي نجمت عن إغلاق غزة وتصعيد العنف والأعمال القتالية غير مقبولة. وإن الهجمة الإسرائيلية على مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي أدت إلى مقتل ٤٠ مدنيا، بمن فيهم عدة أطفال أبرياء، والهجمة على قافلة للأونروا محملة بالمساعدات الإنسانية والتي أدت إلى مقتل موظفين يعملون في المجال الإنساني في الأسبوع الماضي، وكذلك قصف مقر (الأونروا) ومستشفى بالأمس، كلها تظهر تجاهل إسرائيل الصارخ للأمم المتحدة وللأرواح الإنسانية والقانون الإنساني الدولي.

تدعو ملديف إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال والامتناع عن انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. كذلك تهيب ملديف بالمجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء العدوان المستمر، والنظر فورا في الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة.

وفي ذلك الصدد، يسعد ملديف أن ترى وللمرة الأولى في سنوات عديدة اتخاذ قرار لمجلس الأمن – القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الذي طالب بالوقف الفوري لإطلاق النار ووضع مجموعة من العناصر لمعالجة الأزمة الإنسانية، ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان في دورته الخاصة التاسعة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والذي يطالب بإجراء تحقيق مستقل في انتهاك الدولة القائمة بالاحتلال للقانون الإنساني الدولي ضد الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن القضية الفلسطينية ما برحت قريبة إلى قلوب شعب ملديف. وما انفك دعمنا ثابتا وقويا. وتؤمن ملديف إيمانا مخلصا بأن حل الدولتين – دولة إسرائيلية ذات سيادة، ودولة فلسطينية ذات سيادة، والتعايش جنبا إلى جنب في وئام داخل حدود معترف به بالكامل – لا يزال هو الخيار الوحيد لكفالة إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا تضامننا مع الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وذات السيادة على ترابه الوطني والقدس الشريف عاصمة لها.

وما من بديل للحوار. إذ أن أي حل عادل وشامل للصراع لا يمكن تحقيقه من خلال الحرب والعدوان، بل من خلال الحوار والمفاوضات المرتكزة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك نهيب بالطرفين الوفاء فورا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتنفيذه لوقف الأعمال القتالية والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لكم يا سيادة الرئيس وللأمين العام بان كي – مون على القيادة المثالية التي تواصلان كلاكما اتباعها لتكريس جهودكما لإيجاد حل دائم للصراع، وأود باسم بلدي أن أشكر مصر وغيرها من الدول

في المنطقة على الدور البناء والهام للغاية الذي تقوم به لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

تؤكد مليديف للجمعية استعدادها لبذل كل ما بوسعها لإيجاد تسوية عادلة وشاملة من خلال إقامة دولتين تعيشان في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد جول (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): طلب مجلس الأمن وقفا فوريا لإطلاق النار، دائما ويحترم بالكامل، ويفضي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من غزة. وانضم وزير خارجية النرويج إلى جميع أعضاء مجلس الأمن الذي طالبوا بوقف فوري لإطلاق النار. ونطالب الآن جميع الأطراف بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولا بد من أن توقف حماس إطلاق القذائف التي تستهدف المدنيين في إسرائيل. ولا بد من أن يتوقف قصف إسرائيل لقطاع غزة. ويجب أن تسحب إسرائيل قواتها من غزة. ونأمل أن تؤدي المبادرة المصرية إلى وقف فوري لإطلاق النار.

وفي الوقت نفسه، أدى العنف الدائر في غزة إلى احتياجات إنسانية جديدة وعاجلة. وأناط مجلس الأمن بلجنة التنسيق المخصصة بمهمة التخفيف من الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة. والنرويج بوصفها رئيسة للجنة تقف على أهبة الاستعداد للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين لتعبئة الدعم الدولي من أجل إعادة بناء غزة. ويجب توجيه المساعدة الإنسانية من خلال القنوات الحالية، وبصورة خاصة منظومة الأمم المتحدة في الميدان.

إن القانون الإنساني الدولي واضح كل الوضوح. فلا بد من حماية المدنيين. وتدين النرويج بشدة قصف إسرائيل لمقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة. إن الأونروا شريان الحياة وشبكة الأمان لمئات الآلاف من الفلسطينيين. فالوكالة ما انفكت تعمل على إيصال المساعدة للاجئين الفلسطينيين في ظروف محفوفة بالمخاطر طيلة هذا الصراع. وتدين النرويج بقوة أيضا قصف إسرائيل لمستشفى القدس التابع للهلال الأحمر الفلسطيني. وهذه الهجمات غير مقبولة تماما وتتناقض مع القانون الدولي.

ونكرر مطالبتنا بوقف فوري لإطلاق النار للتخفيف من معاناة السكان المدنيين في غزة ووضع أسس لسلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند لهذه الجلسة.

لا يجب أن ندع أي شيء يقلل من إحساسنا بالمسؤولية أو يقنعنا بأنه ينبغي لنا أن نتصرف غد أو يوم الإثنين. هذا الصباح، بدأت هذه الجلسة بالقول بأننا شعرنا أنه كان من المُلِّح للغاية أن نقوم بعمل ما في أقرب وقت ممكن عصر اليوم – وآمل أن يكون ذلك قبل الساعة السادسة. وتحقيقا لهذه الغاية، أهيب مرة أخرى بجميع الأعضاء أن يكونوا موجزين في بياناتهم قدر الإمكان وأن يقدموا بياناتهم الكاملة من أجل توزيعها. وفي الحقيقة، فيما يتعلق بإمكانية مشاركة جميع المتكلمين الخمسة والأربعين المتبقين على قائمتي، فإننا نسير سيرا حسنا في هذا الصدد.

إنني أتلقى ردود فعل جيدة. وأعتقد أن توافق الآراء بشأن مشروع القرار واضح بالفعل، والبعض من الوفود – بل الكثير منهم في الواقع – يرغبون في تعزيزه. وآخرون يفضلون إضعافها قليلا. غير أنني أعتقد أنه لذلك، علينا أن نمضي مع هذا الاقتراح الذي طرحته، على الرغم من أننا نعرف أنه لن يرضي الجميع. ولكن على الأقل نقوم بواجبنا بإرسال كلمة أمل إلى شعب غزة.

وفي الوقت نفسه أود أن أتشاطر مع الجمعية العامة ما سمعته من أنباء عن توقيع مذكرة تفاهم قبل ساعتين في واشنطن من جانب وزيرة الخارجية كونداليزا رايس ووزيرة

خارجية إسرائيل، تسيبي ليفني. وإن جاز لي القول، علينا ألا نسمح لهذه اللعبة السياسية بأن تقلل من حسنا بالإلحاحية. وتوقيع تلك الوثيقة من جانب الأطراف المسؤولة للغاية عن المأساة التي تعيشها غزة لها أولوياتها الخاصة بها، وآسف أن أقول إن ذلك يقلب الأمور رأسا على عقب. إن ما نحتاج إليه هو ضمان دولي يكفل امتثال إسرائيل فورا لوقف إطلاق النار غير المشروط الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، أي إنهاء الاحتلال العسكري لغزة فورا وإلى الأبد، وتقديم المساعدة الإنسانية فورا لآلاف الضحايا المحتاجين إليها.

سوف نجتمع مرة أخرى في الساعة الثالثة عصرا. ومرة أخرى، نناشد من أجل السرعة. وبالإضافة إلى ذلك، أرجو أن نتوخى الإيجاز في العرض الشفوي لكل بياناتنا على أن يكون مفهوما أنه سوف يوزع النص الكامل للبيانات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.